

تقوم لبنان

نصائح وبرامج

كما تكونون يولى عليكم
والناس على دين ملوكهم

تأليف

موريس الجميل

بيروت
1953

للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

من المؤلف نفسه

في السلسلة :

تقويم لبنان
تصاميم وبرامج

ظهر : الجزء الاول : التصميم الشامل للمياه اللبنانية
- التصميم الشامل للمياه اللبنانية - مياه بيروت
(مشروع البر نقاش)

سبتمبر : الجزء ٢ : تصميم الانتاج
١ - الزراعة ٢ - الصناعة
٣ : تصميم التجارة
٤ : تصميم السياحة والاصطيف والتجميل
٥ : تصميم النقد والاعتماد والتسليف
٦ : تصميم المواصلات والتقليبات
٧ : تصميم العنصر البشري
٨ : اعادة تنظيم الادارة (نتيجة التصاميم في مختلف
حقول النشاط الوطني)

البنك « بيلوت »
تصميم طارق جمهورية ليبيا

للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

تقویم لبنان

تصامیم و برامچ

کما تکونون یولی علیکم
والناس علی دین ملوکهم

تالیف

مورپس الجھیل

بیروت
۱۹۵۳

للنوشیق والأبحاث

Documentation & Research

كتاب

المعاني والرموز
في علم الفقه

عبد

701
umam
للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

فهرس

صفحة

١	وكاتكونون يولى عليكم
٢	الترقيق
٤	عللنا وتاريخها
٦	الاعتداء على لبنان
٧	جهاز جهنمي
٨	التفكيك السياسي والاجتماعي
٨	الاقطاعية الطائفية
١١	التفكيك الاقتصادي
١١	افقار لبنان المزمّن
١٢	النتائج على الافراد
١٢	النتائج على الجماعات
١٣	النتائج على الجهاز الحكومي والاداري
١٦	العلاجات
١٦	في الحقل الاقتصادي
٢٠	في الحقل السياسي



للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

١	١
٢	٢
٣	٣
٤	٤
٥	٥
٦	٦
٧	٧
٨	٨
٩	٩
١٠	١٠
١١	١١
١٢	١٢
١٣	١٣
١٤	١٤
١٥	١٥
١٦	١٦
١٧	١٧
١٨	١٨
١٩	١٩
٢٠	٢٠



للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

وكما تكونون يولي عليكم

نجاه هذا النص من الشكايات التي تضمنتها في الآونة الأخيرة . ستحاول اليوم معرفة من من الشعب والحكام والأوضاع . مسؤول في لبنان عن المائة الفلقة التي تشيخ فيها البلاد في ظل من تعظم .

الحكام يتهون الشعب ، ويمتدون اليهم يمدون مبروراً لهم في قولهم :
« وكما تكونون يولي عليكم » .

في حين ان هذا القول ينطوي على اعتراف ضمن بأخطائهم .

والشعب من جهته يفترض بان هذا القول يجب ان يعكس حتى يكون صحيحاً وان المثل السائر في ذمنا القديمة

هذه الدراسة نشرها

الاستاذ فيليب ض. الكفوري

أما هو الذي يصح تعليقه في وطبعت على الآت على ما هو عليه أما ذلك الا خطأ فادنى .

مطبعة العمال اللبنانيين

وفكلاً قد يطول النقاش الحازمية ان لبنان وبالتالي ، ولذلك نرى ان الحكام والمحكومين ، وقد شروا الجدل ، يمدون من الانسب ان يتفقوا على انهم مؤسسات الدولة ويفعلوا بتقريبها .

نشأت هذه القوة من الإصلاحات التي طرأ تراوحت بين شروع في العمل فاهمال ، فاستئناف عمل ، فتعديل ، فترك ، وانتهت في غالب الاحيان الى اقلاب يستدعي اصلاحات اخرى .

وامام هذه المزامم المتكررة من حقائق نعتقد ان قد تروعا عن الانتزاع بين الحاكمين والحكومين ، وان رفض كلاهما الاقرار بالتطاول ، وسواء كان هذا التعامي مقصوداً او غير مقصود فإنه يشعنا في ما زق ، واصح اللبناني ، وقد انحطت مبروياته بفعل الفشل الذي آلت بمحاولات الإصلاح .

بمسائل يجد اذا كانت بلاده قابلة للإصلاح ويشملون ، فيتطاع بعضهم الى الشرى وآخرون الى الغرب ، مجسومهم انل كاذب . ابا رابنا احدي جبر للنوشيق والأبحاث

لعمري قد علمت
بمصر سنة ١٢٥٠ هـ - سنة ١٢٥١ هـ
١٢٥٠ هـ - سنة ١٢٥١ هـ
بمصر سنة ١٢٥٠ هـ - سنة ١٢٥١ هـ
١٢٥٠ هـ - سنة ١٢٥١ هـ



للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

وكما تكونون يولى عليكم

تجاه هذا الفيض من الشكايات التي تغمرنا في الآونة الحاضرة . سنحاول اليوم معرفة من من الشعب والحكام والاوزاع . مسؤول في لبنان عن الحالة القلقة التي تتخبط فيها البلاد في يأس متعظم .

الحكام يتهمون الشعب ، ويعتقدون انهم يجدون مبرراً لهم في قولهم :
« وكما تكونون يولى عليكم » .

في حين ان هذا القول ينطوي على اعتراف ضمني بأخطائهم .
والشعب من جهته يعترض بان هذا القول يجب ان يعكس حتى يكون صحيحاً وان المثل السائر في فرنسا القديمة .
« لهذا السيد هذه الرعية » .

انما هو الذي يصح تطبيقه في هذه الحالة لان الشعب اذا كان على ما هو عليه فما ذلك الا بخطأ قاده .

وهكذا قد يطول النقاش ويتأبد ، على ان لبنان بلد التسويات ، ولذلك نرى ان الحكام والمحكومين ، وقد سئموا الجدل ، يجدون من الانسب ان يتفقوا على اتهام مؤسسات الدولة ويقولوا بتقويمها .

نشأت هذه الفورة من الاصلاحات التي طالما تراوحت بين شروع في العمل فاهمال ، فاستئناف عمل ، فتعديل ، فترك ، وانتهت في غالب الاحيان الى افلاس يستدعي اصلاحات اخرى .

وامام هذه المزايم المتكررة من حقنا ان نعتقد ان ثمة نوعاً من الاشتراك بين الحاكمين والمحكومين ، اذ يفرض كلاهما الاقرار باخطائه ، وسواء كان هذا التعامي مقصوداً او غير مقصود فانه يضعنا في مأزق ، واصبح اللبناني ، وقد انحطت معنوياته بفعل الفشل الذي آلت اليه محاولات الاصلاح .
يتساءل يجد اذا كانت بلاده قابلة للحياة .

ويتاملون ، فيتطلع بعضهم الى الشرق ، وآخرون الى الغرب ، يجدوهم امل كاذب . اما رأينا احدي جرائد بيروت يقول بقاء لبنان بقاء وقتياً بفضل

ضرورات مذهبية واقطاعية ونيماغوجية لا تلبث ان تزول .
انه لسراب خطر .

على ان جوهر القضية ما برح ، من حسن الطالع ، سليما . واني ارى ليس فقط انه لا يجب ان نياس من لبنات ، بل اعتقد ان اللبنانيين بقليل من الشجاعة والادراك يستطيعون ان يعيدوا لبلادهم ايمانها بمقدراتها .

نعرف ان هذا الايمان قد ترزعزع بصورة خطيرة بسبب الفشل المتكرر الذي انتهت اليه مشاريع الاصلاح ، وان هذا الفشل يفرض علينا من وقت الى آخر تفسيرات كالتي امتعت اليها الآن . وهذا ما يحتم علينا باديء ذي بدء ان نتعرف الى اسباب الفشل الحقيقية ، لنقترح فيما بعد العلاج اللازم لها .

الترقيع

لو صورنا اليوميات اللبنانية خلال هذه السنوات الاخيرة على شريط سينمائي ، ثم استعرضناها لكشفت لنا عن سلسلة غير منقطعة من الشكاوي المنبثقة من طبقات الشعب جميعها وعناصر الامة باسرها وادارات الدولة نفسها . فالحكام والشعب ، والحكومة والمعارضة ، وارباب العمل والعمال يشكرون دون ما استثناء من جملة اشياء كثيرة ومختلفة .

واية كانت صبغة هذه الشكاوي ، واياً كان الاشخاص الذين صدرت عنهم فان الشريط يظهر لنا بتجرد ان الجهود المبذولة والتدابير المتخذة عوضاً عن ان نحمد من الداء قد زادت في تفاقمه واستشراؤه .

اترانا قد اصبحنا اخشاباً عائمة ، عاجزين عن اية ردة فعل ، خالين من كل اندفاع ، محرمين حتى من غريزة تنازع البقاء ومن درافعه المتقدمة . مهلاً سيداتي وسادتي . ما كان غرضي اليوم ان ازيد في كلاله المصير الذي يريدونه للبنان ، بل العكس تماماً .

لئن كانت الرؤية الاولى في لوحة الحالة لا تسمح لنا بان نتميز بالتفصيل قيمة مركباتها المختلفة ، ولئن كانت توشك لاول وهلة ان تفسد حكمنا في كل ناحية من نواحيها ، فان الرؤية الثانية مستمكناً من تحليلها جميعاً .

ونستطيع عندئذ ان نحل كل مركب في مرتبة الحقيقية حتى يتسنى لنا ان نستخرج من هذا الخليط من المشاكل السبيل الذي ينتهي بنا الى حل العقدة . وماذا نرى اولاً ؟

نشخص امامنا مواضع متعددة من الشكاوي في اختلاط كبير ، وفي هذ الاختلاط الغامض لا يرى الواحد منا الا ما يتألم منه حالياً ومباشرة ، ويطلب التدابير التي يفترض انها صالحة لحل مشكله حلاً فورياً دون ان يعتد بالعلاقة الوثيقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية او بالنتيجة النهائية التي تنشأ عن التدبير المطلوب التي قد تنتهي ، بحكم تلك العلاقة ، الى غاية تتعارض تماماً مع الغاية التي كان يتوخاها . وماذا نرى بعد ذلك ؟

ان السلطات العامة ، اذ تتجاوزها المطالب المتناقضة في كل ناحية ، تجتهد في تليتها على علائها ، فتداوي هكذا نتائج الداء الاخيرة بحجة عن اكتشاف علة هذا الداء وازالتها .

ولكنها لا توشك ان تزيل احدى تلك النتائج حتى تظهر اخرى ، بحيث نرى حكمانا بفعل هذا التجاذب ، مقضياً عليهم بالجمود حيث هم يدورون في حلقة مفرغة .

وهذا ما يفسر ان التدابير المتخذة ، ما كانت يوماً الا مجرد وسائل معدة لتسوية حدث ظاهري تسوية سطحية وموقته ، ولنقل لتسوية عارض لا يعود مها بلغت حدته ، ان يكون عارضاً وحسب .

ولا نستطيع القول ان ثمة اختبارية في الاساليب لان الاختبارية تفترض الاعتماد على التجارب . وما الامر في الواقع الا ترقيع يلجأ اليه يوماً فيوماً دون ما لمة او نظرة اجمالية او فكرة موجهة .

والآن ، وقد شخصنا الداء على هذا الوجه فانه نفسه يعين الدواء : انه مها كان هذا الداء خطيراً فما هو بالداء العضال ، شرط ان نفلح في الحال ونهائياً عن طرائق العمل القصير المدى . وان نعتمد « الحطة » في البحث عن

الاسباب اولا وفي اختيار الحلول وتطبيقها بعدئذ .
 على ان اختيار هذه الحطة ليس حراً ، بل تفرضه حالتنا الراهنة فرضاً .
 ما هي اول خطوة نخطوها تجاه هذا الفيض من المطالب ؟
 تقضي « الحطة » ان نحل الترتيب في فوضانا بان نحال المطالب تحليلاً جديداً
 وذلك :

- ١ - بوضع معطيات المسألة الواجب حلها اي :
 - جمع مواضع المطالب بحسب ما عيبتها .
 - استخلاص علتنا الحقيقية الاولى وذلك بالرجوع الى مصدرها .
 - التمييز في العناصر القائمة بين اسباب الاعراض ونتائجها .
 - واخيراً ذكر هذه العلل بالتسلسل .
- ٢ - بوضع الحبل الملائم وتعيين طرائق تطبيقه ولا سيما فيما يتعلق بترتيب
 الاولوية في مرتبة الضرورات .
 بهذا العمل الاولي وحده يكون من المستطاع توفير التدابير اللازمة ، ظرفية
 كانت او ثابتة ، اعدادية او نهائية .

عللنا وتاريخها

طالما علت الشكوى في لبنان ، واليوم اكثر من اي وقت آخر ، من
 حالته الاقتصادية القلقة . واصبح من المأثور القول ان الطائفية والاقطاعية - سواء
 اكانت اقطاعية الاسباد القديمة ام اقطاعية محترفي السياسة اليوم - اما هما من
 الشوائب الوراثية اللاحقة بلبنان .

ولا يجدون ما يعرضونه علينا اقل من طلب الوحدة الاقتصادية مع جار غني
 حتى يستطيع لبنان الفقير ان يعيش بما عليه ، اما الطائفية والاقطاعية فهم
 يعتقدون ان بالامكان محوها عن طريق الخطب الرنانة والتصاريح .

انه لاسلوب حاذق ، اذا صح القول ، وقد دلت عليه بالكفاية الانتخابات

البلدية الاخيرة وكانت شاهداً باهراً على حسناته ! ..

ومن العيب ، اذن ، ان نخدع انفسنا . اننا ما برحنا حيث نحن نعاني ادواءنا ،
ومن المتحتم علينا ان ننتهي بها الى الشفاء .

ولكنني ، قبل الشروع في درس طبيعتها ، ارى من الضروري الصعود الى
منابعها باستعراض بعض هنيئات من تاريخنا .

يدل تاريخ لبنان على ان هذا البلد ما برح يجالده بعناد نادر المثال لاثبات وجوده .
فهو بتلاحم عناصره ، وبنشاطه الذاتي ، وبوحدته كدولة قومية ، استمر خلال
ثلاثة قرون تقريباً خطراً مباشراً على السلطنة العثمانية التي حاولت عبثاً اخضاعه .
فقد انطوى على نفسه ، وعلى رغم تباين طوائفه ، استطاع ان يقاوم جميع النواكب
الداخلية او الخارجية .

وفما كانت سائر عناصر السلطنة رازحة تحت النير ، كان فخر الدين يهزم
الاتراك في عنجر ويحتل دمشق . وما انقضى قرنان على هذا الحدث حتى كانت
جيوش بشير تعسكر حبال ابواب الآستانة .

انه لنشاط فعال ، وعدائي عند الاقتضاء ، وهو ظاهرة وضاعة للمستقبل تنمان
عن حيوية لا تنضب عند هذا الشعب الذي هددته باستمرار السطوة العثمانية وكبحت
من جماحه وغلبته على امره ولكنها ما توصلت يوماً الى ان تصرعه .

ومهما كانت الظروف فان اختلاف مذاهب اللبنانيين ما وقفت يوماً حائلاً
دون اتحادهم في عهد الامراء . والقضية الطائفية نفسها لم يكن لها من وجود .
وهي حقيقة تاريخية من العيب انكارها .

وفضلاً عن ذلك فان لبنان على رغم تفشخ وحدته السياسية وتعرض كينونته للخطر
في السنة ١٨٦١ ، قد استمر وبقي ، ويفعل المهاجرة اشرق في المغرب .

واخيراً في السنة ١٩٤٣ قام اللبنانيون فوراً وبالاجماع على اختلاف مذاهبهم
بما قاموا به ، رافضين في كل حال ان ينضموا الى متطرفي الجانبين في مزايديتهم
الغوغائية .

فما نمن اذن تجاه كائن اصطناعي موقت البقاء ، بل تجاه كيان قومي له وجوده وتاريخه الخاص به . كيان فيه من الاندماج والحيوية ما ظهرت فاعليته حتى اصبحت السبب في مصائب هذا البلد .

ولئن كان لبنان اليوم لا يحسن القيام بردة الفعل ، ولئن كانت الجهود المبذولة لمعالجة وضعه لا تؤول الى غير الفشل ، فيما كان ذلك لانه غير قابل للحياة او لانه غير مستقر التوازن .

ان ذلك يرجع الى اسباب غريبة عن لبنان نفسه والى بعض الشوائب التي ادخلت في جهازه والتي اذا ازيلت تعيد اليه توازنه المحوق بخطر مصطنع .

الاعتماد على لبنان

في اواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر اوشكت السلطنة العثمانية ان تنهار ، فقد احاطت بها دسائس القصر من جهة والثورة المزمنة التي تتأكل شعوبها من جهة اخرى وتزعزعت هيبه الحكم وكيان الدولة نفسه بسبب نجاح الحلف اللبناني المصري الذي اوجد سابقة خطيرة .

وما كان ليتسنى «للرجل المريض» ان يعيش برغم دائه الدفين لولا «اتفاق الدول» على تلافى انهياره الذي يؤول الى فقدان التوازن بينها .

وكان لبنان ، في قلب السلطنة ، البلد الذي ابدى اكثر ما يكون من النشاط . فقد استطاع ان يضمن لنفسه استقلالاً ذاتياً يوازي الاستقلال الحقيقي . واصبح ، بفضل التوفيق الذي رافق مخالفته مع مصر ، خطراً حسيباً يكاد يكون مستمراً على الحالة الرهنة وبالتالي على سلامة التوازن الاوروبي .

ولاجل المحافظة على تلك السلامة وصححت الدول الاوروبية نصب عينها هدفين :

- تعجيز لبنان

- تجفيف حيويته او على الاقل الحد منها حوولاً دون خطره في المستقبل وذلك باعتماد تدابير من شأنها ازالة «الاشارة» التي تجعلها تتحيز بها احدى الدول للتدخل - ضد مصلحة سائرهما - في شؤون الدولة العثمانية .

اما وقد تعين هذان المدفان فقد تبعهما العمل السريع :
- وقد تحقق الهدف الاول بتدخل عسكري أكره الجيوش المصرية واللبنانية على النكوس على اعقابها .

- وتحقق الهدف الثاني بتفكيك لبنان في الحقلين السياسي الاجتماعي والاقتصادي وباقامة مصهر دائم للتفسيخ في كلا الحقلين ينطلق منه ما يكفل خنق اية محاولة لاحقة للنهوض والتقويم .

فالدواء الوحيد والحالة هذه انما هو بتقويض هذا الجهاز الذي افامته السياسة الاوروبية منذ سنة ١٨٤٠ وما خلا ذلك من المبادرات لا يكون الا علاجات تفضي الى نتائج ثانوية تعجز حتما عن استئصال داء مجهول السبب وتعزز اكثر فأكثر النظرية القائلة بلبنان اصطناعي وبالتالي غير قابل للحياة .

على انه لا مجال للبحث اليوم في قوة عسكرية يجيشها بلد كلبنان .
بقي ان ندرس الجهاز الذي أقيم في هذا البلد لاخضاعه نهائياً فلا يشوش العناصر التي قام عليها التوازن الاوروبي .

جهاز جهنمي

ان الاسلوب الذي اعتمده يرمي الى تفكيك لبنان سياسياً واجتماعياً والى افقاره افقاراً مزمناً بتفكيكه اقتصادياً منعاً له من اعادة تنظيمه .

تفكيك وافقار ! ان كلتا الوسيلتين اعطت نتائجها الخاصة بها ، تلك النتائج التي زادها تفاقماً عمل هاتين الوسيلتين المشترك من جهة وتفاعلهما من جهة اخرى .

وكان من نتيجة ذلك ان تبدلت مواضع الحلقات في سلسلة الاحداث فاصبحت النتائج اسباباً حتى تفسخت جميع مظاهر النشاط القومي فردياً كان او اجماعياً .

ان البحث في مساوىء هذه السياسة يعين لنا ان يجب ان نعمل لنتنشل البلاد ليس من الحفرة بل من المنحدر الذي يقود الى الهاوية .

التفكيك السياسي والاجتماعي

الاقطاعية الطائفية

كان لبنان في عهد الامراء امة قوية الشوكة مناسكة الاجزاء لانها امة سليمة العناصر تعيش تحت سلطة امراء تزينهم الوطنية الصادقة والادراك والمرونة . وكانت البلاد اقطاعات تسيطر في بعضها غالبية مارونية وفي بعضها غالبية درزية واقطاعات اخرى مشتركة بحكمها اصحاب مقاطعات دروز او موارنة دون ما فارق او تمييز.

وكان هؤلاء الاسياد يحكمون تحت سلطة الامير العليا . وكان سلطانهم ، بحسب مفهوم الشريعة الاقطاعية ، يتركز على الاقطاع اي على الارض التي يحكمون لا على المذهب الذي تدن به الرعية .

فاذا حدث ان خلا منصب الامارة بسبب انقطاع ذرية الامير الراحل ، عادت الدسائس والمشاحنات بين الاسياد الطامحين الى هذه الامارة ، على غرار ما يحصل في اي بلد آخر .

وفي ذلك العهد نفسه ذرت مبادئ الثورة الفرنسية قرنفا في الاقطاعات ذات الغالبية المارونية مهددة اصحاب المقاطعات في امتيازاتهم .

ويستوقف هذان الحدثان نظر المراقب الاجنبي الحاذق فيعين الحطة التالية في زمنين :

— تجريد الامة من رئيسها ، الامر الذي يفتح المجال امام الطامعين في الامارة مع ما يلزم هذا التشاحن من الخصومات والقتال . وبالتالي ، اضعاف البلاد وايقاظ الاضطرابات والدسائس وسائر الحركات العميقة الاذي

- اقناع الاسياد الدروز في هذا البلد الذي اصبح يفتقر الى سلطة حقيقية ورئيس مسلم به - ان امتيازاتهم ومصالحهم الشخصية قد اصبحت في خطر جسم من جراء المبادئ الجديدة المتفشية في المقاطعات المارونية ، وانه يجدر بهم ان يتلافوا امتدادها الى مقاطعاتهم وذلك بوقوفهم تجاه فلاحهم موقف المدافعين عن حياض الدين الذي يهدده دين جيرانهم المتأثر بالافكار الانقلابية .

وكان على الباب العالي ان يساعد في انجاح هذا المشروع الذي يفرق بين اللبنانيين ويؤدي الى اضعاف لبنان وهو يرى في تماسكه خطراً مدهماً .
وما لبثت الحطة الآتفة الذكر أن دخلت في حيز التنفيذ :

- في السنة ١٨٤٠ خلع الباب العالي بموافقة الدول الامير بشير الثاني رجل الدولة الذي كان له من قوة الشخصية ما جعله منقطع النظير يتعذر وجود بديله . وتعاقبت بذهابه سلسلة الاضطرابات والدسائس وخلقت الجو الملائم لما تعمدوه من مواصلة الاعتداء على لبنان .

- ان ثورة الفلاحين في كسروان سنة ١٨٤٥ كادت على رغم ما رافق قمعها من قسوة ، تمتد الى المقاطعات الدرزية . فاقنعوا اصحاب هذه المقاطعات محافظة على مراكزهم ، بضرورة استنفار فلاحهم بوجه جيرانهم الذين اظهروهم - لهم بمظهر اتباع المذاهب الآتمة .

وشفعوا كل ذلك بالمساعدات والاسلحة والمؤن .

ولم يبق الا خطوة واحدة حتى تثار حرب اهلية بين الطوائف في هذا البلد الذي سبق ان تزعزت السلطة فيه بزوال رئيسه الذي عز بديله وما تبع ذلك من المناخلات بين اصحاب الاقطاعات . وقد اجتيزت هذه الخطوة على مجازر سنة ١٨٦٠ وخلقت هوة بين الطوائف اللبنانية التي اضعفتها وهزت كيائها عشرون سنة من المشاحنات الداخلية واختلال جبل الامن .

ان سنة ١٨٦٠ لم تكن حرباً طائفية لغايات دينية . بل كانت في الجوهر نضالاً اثاره اصحاب مقاطعات الدرزية من جهة دينية ليدافعوا عن امتيازاتهم المهددة

ويبقوا على سيطرتهم . Documentation & Research

والسنة ١٨٦٠ لم تكن قط من حيث سببها دفعة فورية من التعصب الشعبي ، بل ثورة مقابلة اشعلتها تحوطاً طبقة مهددة في امتيازاتها .

وليس ادل على ذلك من استعراض الحوادث ، فما رجت المذاهب التي زعموا حمايتها الا الدمار والاستعباد .

فمنذ ١٨٦٠ اصبحت قاعدة الاقطاع طائفية بعد ان كانت اقليمية . واصبح صاحب الاقطاع الذي يرى علة وجوده في جود التناحر الطائفي ، يعمل بطبيعة الحال على توسيع الشقاق بين الطوائف اللبنانية المختلفة .

وهكذا بلغت الدول تمام الهدف الثاني الذي توخت الوصول اليه :

ولما كان من مصلحة اصحاب المقاطعات ان تبقى البلاد منقسمة ، فهم لا يمكنهم الا ضم الجهود لاستمرار هذا الانقسام وتفاقم امره .

ويجب التسليم هنا ان السياسة الاوروبية اصابته نجاحاً منقطع النظير :

فقد اصبح من غير المعقول ان يستعيد لبنان وحدته القومية ما دام حاكموه اعداء طبيعيين لتلك الوحدة .

ونتج عن هذه الوضعية عيب مزمن يحول دون اية امكانية في انهاض الامة ويفضي الى تسلسل النتائج الآتية :

١ - ان الاقطاعية ، وقد اصبحت ترتكز على الطائفية ، لا على الاقليم ، يجب ان تنتهي حتماً الى الزيادة الطائفية ، اي الى غوغائية متطرفة تزيد الشقاق الطائفي تفاقماً .

٢ - انقسم السكان الى فئات سياسية دينية ، واتباع مصالح سياسية مذهبية .

٣ - قد حلت محل المشاغل القومية المصالح الطائفية ، ان لم نقل الانقسامية المتطرفة ، وجميعها مضادة للقومية .

٤ - تقوم الاقطاعية الطائفية بحزب ضامة فعالة على التماسك القومي الذي

يهدد كيانها .

٥ - آلت الامة الى مجموعة متنافرة الاجزاء من مذاهب متناحرة متنابهة ومفتقرة الى الوعي المدني .
ولنر الآن كيف تم التفكك الاقتصادي .

التفكك الاقتصادي

افقار لبنان المزمّن

من الوسائل المعهودة لاضعاف الفرد افقاره . ومن المسلم به من جهة اخرى ان بافقار البلاد تسهياً لنشاط الشيع فيه .

وقد ارادوا اذن بافقار لبنان ، خلق جو ملائم لانتشار امل التفكيك السياسي والاجتماعي الذي المعنا اليه ، وبالتالي تسهيل التدخلات الاجنبية لدى الشيع .

وليس المقصود افراغ الخزينة اللبنانية او جيوب المواطنين ، ولكن تنظيم افقار البلاد بصورة مزمنة ، اعني العمل بطريقة لا يستطيع معها استرجاع ثروة قومية تساعده على النهضة .

وفي هذا السبيل يعملون على تعقيم اقتصادياته واخلال توازنها بتقطيع جغرافي يببّد ما كان يمثل مجموعة اقتصاديه متوازنة .

ويفضي ذلك الى غاية مزدوجة .

- الحيلولة دون ان تتمم الاقطاعات الاقتصادية المختلفة بعضها بعضاً وان تلعب دورها في رفع قيمة المجموع .

- حصر موارد كل اقطاع فيها بضطو السكان اما الى الهجرة او الى التنازع على تلك الموارد الضئيلة بضراوة تزداد بازدياد فاقة البلاد .

وهكذا اقتطعوا عن لبنان، وذريعتهم حجج طائفية كاذبة، البقاع اهرامه، وثلاثة من مراكزه التجارية الحساسة صيدا وبيروت وطرابلس .

وكانت نتائج هذه الاقتطاعات وبيلة على الافراد والجماعات والايضاح ، وهي نتائج كان من شأنها ان تقضي منذ امد بعيد على الامة لو صح انها لم تكن في الحقيقة الا موجوداً اصطناعياً .

ولا اذكر من هذه النتائج الا بعض الامثلة لايظهر مرة اخرى سير التسلسل الذي اشرت اليه آنفاً :

النتائج على الافراد

- دخل في روع اللبنانيين شيئاً فشيئاً ان بلادهم فقيرة بطبيعتها ولا قبل لها ان تقوم بأود بنيتها . انها لذهنية شديدة الخطورة لانها تنافي كل جهد للنهوض .
- واذا كانت الموارد محدودة ، فقد ايقن الناس انه يجب عليهم ان يتدبروا امرهم بكل الوسائل لتملك ما يمكن انتزاعه من الآخرين ، وهي ذهنية شديدة الخطورة ايضاً فيما يختص بالمستوى الخلفي عند الشعب .

واضطر اللبناني ، تقوية لنضاله اليومي في سبيل انتزاع او حفظ موارد بلاده الضئيلة ، ان يستعبد نفسه لمتقدر فانخرط في مصف المصالح المذهبية تحت حماية صاحب اقطاع . وهي ذهنية اشد خطراً من السابقتين لانها تعزز الاقطاعية والطائفية .

النتائج على الجماعات

- ان الفقر ، اذ يكره الفرد على الانضواء تحت راية الاقطاعية الطائفية ، وهي بجورها منافية للقومية، يعزز هذه المذاهب نفسها ويعمل على تسيخ الوحدة القومية .
- الفقر يعقم القوى الحية في الامة ويدفع الي الهجرة المزمنة .
- وهو يقضي على الوعي المدني لانه جاء في المثل « ليس للبطن الجائع آذان » .

— واخيراً يعرض البلاد للتدخلات الاجنبية خلال الشيع المذهبية .

النتائج على الجهاز الحكومي والاداري

الفقر يخلق السياسي المحترف بتحويل الوكالة السياسية الى مؤسسة تجارية .
وفشل محترف السياسة بوازي افلاس التاجر والسياسي اذن لا يدافع عن مصلحة
الامة بل عن مصلحته الشخصية .

— وهو يجعل من الحكومة مجموعة اقطاعية طائفية مجردة من اي طابع وبالتالي
من اية قيمة، ومن النادر ان لم يكن من المستحيل ان تجسد فيها رجل دولة حقيقي .

— ويجعل من مجلس النواب سوقاً لممثلي الصالح الانتخابية الصغيرة .

— ويجول دوائر الدولة الى مزرعة للاقطاعيين وملجأ للمنبوذيين من جميع
المذاهب دخلوا الوظائف بعزل عن اعتبارات الاستحقاق وبفضل المتزعمين .

هذه هي بعض النتائج البارزة الناجمة عن افقار البلاد، وقد اوردهما تديلاً لا حصراً .

ولتر الآن النتائج الناجمة عن العمل المشترك بين الافقار والاقطاعية الطائفية ،
ولتر تفاعلها .

١ — انه بفعل عملهما المشترك :

— يتضاءل المبدأ القومي حتى تجل محله شبكة مصالح خاصة اقطاعية وطائفية ،
وما هذه الاخيرة الا سند للاولى وحجة ل حمايتها .

— يستعبد الحكومة الزعماء المذهبيون وهم مستعبدون بدورهم للناخبين .
ولكي يثبت هؤلاء القادة اقدامهم في الحكم يكرهون على التصرف ضد كل منطلق
كرجال دولة وفي غالب الاحيان ضد المصلحة القومية .

— واذا اصبحت الوظيفة العامة مستودعاً للعناصر العديمة الاهلية من كل
المذاهب ، فقد تعذر على الادارة ان تقوم بمهمتها على يد عمال كهؤلاء . وتوقف
تصريف الاعمال العادية نفسها حتى اضطر صاحب المصلحة ان يتدبر امره بنفسه ،
وترامت القضايا تراكماً رأوا ان تلافوه بتعيين موظفين جدد ، الامر الذي زاد

الحالة تفاقماً وضيق نطاق الحلقة المفرغة .

- وتصبح البلاد ، وقد آلت الى هذه الحالة المحزنة ، شديدة التأثر بكل

التيارات واخصها تهجمات المنتكرين لها من الداخل ومن الخارج على السواء

٢ - وانه يتفاعل هذين الحدثين :

- يوثق الفقر الروابط بين الاقطاعي الحامى ومحبيه ، بين الفرد وحزبه

الطائفي الذي يصبح من متشبعيه المتطرفين باعتبار ان هذا الحزب يحميه ويمثل الوطن في نظره .

- ولما كان الفقر هو سبب وجود الاقطاعية الطائفية فليس من مصلحة الاقطاعي ان يصبح محميه ذات ثروة . فاذا كان يساعده على قضاء حاجاته ، على الرغم من القانون وعلى حساب الدولة ، فما ذلك الا على شرط ان تبقى علاقته علاقة المسود بالسيد .

- يحرص الاقطاعي على استبقاء زبائنه لانهم قوته الانتخابية بوجه خاص . فهو اذن مستعبد لهم وبالاخص لـ «كتاتورية» القبضيات» المعيبة التي هي الواسطة بينه وبين جماعته .

هذه هي الوضعية المحزنة التي يبأس الشعب من ان يجد لها مخرجاً ، لا سيما بعد ان فشلت التدابير التي حاولوها علاجاً لها .

فلنطرح جانباً هذه الاصلاحات الجزئية المتعلقة باعراض سطحية . فقد آن الوقت . بل حتمت الضرورة ، ان نقلع عن الحلول البدائية الفرعية لنتفرغ الى الاصلاح الوحيد الحقيقي الذي يهدف ، لا الى مداواة الاعراض ، بل الى استئصال الداء من مصدره .

وتساءل عما اذا كان هذا الجمود المسطر على نظامنا الاقتصادي لا يرجع في معظمه الى مؤامرة ان لم تكن مقصودة فهي على الاقل فطرية عفوية ، يقوم بها مستثمرو الاقطاعية الطائفية .

- سواء اكانت الاقطاعية القديمة ام الاقطاعية الجديدة على يد محترفي السياسة .

وقد كان من شأن هذه المؤامرة، في هذا البلد الذي استجمعت اجزاؤه واصبح يتمتع ببطاقة عظيمة من الثروة المهمة ، انما كانت السبب في استمرار النتائج المرضية القائلة التي نشأت عن الاعتداء الذي دبر على لبنان في ١٨٤٠-١٨٦٠

وآسف ان اثبت هنا ان ثمة وقائع عديدة تحمل على الظن ان هذه المؤامرة مدبرة .

ولم تعوزنا التنبهات والانذارات ، فقد تولها كبار اهل الاختصاص والمهنيات المختصة امثال السادة النجار ، وعبد العال ، وكلاب ، وجيب ، وجمعية الصناعيين ، وجمعية التجار ، وتقابة اصحاب معامل النسيج الآلي ، والمؤتمر الزراعي ، وغيرهم .

ولكن كل ذلك لم يفض الى نتيجة .

وهناك ما هو اسوأ ، فكم من الخبراء استشاروا وكم من اللجان انشأوا لاجل تخدير الجمهور ؟ ولكن لم يأخذوا برأي هذه ولا هؤلاء .

وبحملنا هذا على الظن انهم قصدوا التغيرير بالرأي العام الذي اصبح ، على كل حال ، لا يؤخذ بالااضاليل . وهذا ما يشبه صحة القول « ان الناس على دين ملوكهم » .

واذن ، فما كان الشعب طالحاً او مشوباً بعلّة ارثية ، ولكن قاداته هم الذين يستبقونه في حالة لا يستطيع معها ان يكون الا ما هو ، فعلى القادة تقع اليوم تبعات لم يحملها احد من سلفائهم ، لانهم ، وهم احرار في ان يعملوا في وجهة العلاج الحق ، يجمعون عنه تاركين الداء في تقاعه .

على ان ثمة نواميس جازمة . والاحداث تسير سيراً عاجلاً او بطيئاً ، ولكنه سير ثابت الاضطراد لا يكبح جماحه .

يقول الكسي كاريل في تأملاته في توجيه الحياة :

« ان النواميس الطبيعية شاملة جازمة . ولا يمكن تجاوزها دون عقاب في اي بلد كان . وهي لا تنذر قط المتجاوزين على احكامها . فالعقاب والنهي صامتان

على حد سواء ،

ان الاقطاعية الطائفية من جهة ، والاقتصاد القلق من جهة اخرى ، وقد تساندا وتفاقم امرهما بفعل كليهما وتفاعلهما معاً ، انما هما الوباء ان اللذان انتهبنا بلبنان الى حيث هو .

ولكن الداء ، على ما رأينا ، ليس من لبنات نفسه . ولكنه منقول اليه ، فاذا شفي منه وجب ان ينهض .

وعليه يجب ان تكون الاصلاحات اللازمة رامية الى تحليلنا من هذه العلل والى ازالة جميع الحواجز - قادة او اوضاعاً - التي تعترض هذا التسييل .

سأتوخى في القسم الثاني من هذه المحاضرة :

- ايراد برنامج اثره الامة ، وهو الوسيلة الوحيدة لتحرير الفرد .

- اقتراح الاصلاح السياسي اللازم ، في الحالة اللبنانية الراهنة ، بقصد ازالة لا الاقطاعية الطائفية بفضل التصريجات ، بل مصدر هذه الاقطاعية في حقيقتها .

العلاجات

يجب التسليم ، ما لم نكن اكفاء ، ان ازالة الاقطاعية الطائفية تقضي بادىء ذي بدء تهيئة المناخ المناسب .

من العبث ان تترقب من الاقطاعيين ان يزولوا بانفسهم علة وجودهم . واذن يجب الشروع اولاً بازالة الحاجة الى الحماية . فاذا يصبح المحمي في غنى عن حمام يستعد حرته ، واذ هو يستعيدها لا يبقى حاميه يد عليه .

في الحقل الاقتصادي

يجب ان ينصرف الجد اولاً الى اراء البلاد واعادة النشاط اليها .

يجب اذن تحرير الشعب من مركب الاستعباد المسبب عن فقره .

وارى انه يجب العمل على مرحلتين : الأبحاث

— علينا اولاً الحرص في الوقت الحاضر على عدم توزيع جهودنا في مناقشات نظرية لا تجدي فتيلاً لكونها سابقة لاوانها ما دام الاقتصاد اللبناني غير قائم في الواقع حتى الآن ، وما دام النشاط الاقتصادي محصوراً في تنازع شديد على بعض وسائل العيش المحدودة .

وقبل ان نضع مبدأ توزيع الثروة وادارة شؤونها ، يجب ان نخلق هذه الثروة ، واذن يقتضينا الامر حصر الجهود في سبيل هذا الهدف الاول .
ونكون هكذا قد بدأنا باستعادة القوى الموزعة لجمعها في سبيل هدف مفيد هو تعزيز طاقة « ثرواتنا الطبيعية » .

— والمرحلة الثانية هي العمل على استثمار هذه الطاقة .

ولنتساءل اولاً عن طريقة واسلوب العمل .

عندما يتناول البحث وسائل الاصلاح ، يجب التمييز بين امرين تمييزاً يرتكز على مبدأ اساسي قد أدى تجاهله الى فشل السلطات العامة في جميع محاولاتهم حتى اليوم . واني آسف اذ اراني مضطراً الى التذكير بهذا التمييز البدائي الذي لا يقوم بدونه اي نشاط اقتصادي حقيقي سليم ، واعني ان في اقتصاد اي بلد كان فئتين من العناصر :

— العناصر العامة ، ويسمى مجموعها « التجهيز الاساسي » وهي عبارة عن الآلة التي توضع تحت تصرف الافراد تمكيناً لهم من ممارسة جميع وجوه نشاطهم الاقتصادي .

— والعناصر الخاصة بكل وجه من وجوه النشاط تلك

من الثابت اذن انه يجب اولاً تأمين العناصر الاولى حتى تستطيع العناصر الاخرى ان تتكون وان تنتج . فكل اصلاح يعني بالعناصر الخاصة باي نشاط اقتصادي قبل ان يعهد الى حل مسألة التجهيز الاساسي ، انما هو اصلاح مصيره الفشل حتماً . ولكن قبل التحدث عن التجهيز الاساسي ، يجدر استعراض مواردنا لمعرفة التجهيز اللازم لتنميتها .

وهنا يتحتم علينا ان نبحت في فيحة خرافة قد رفعوها الى مرتبة العقيدة الرسمية ،

وهي ان لبنان بلد فقير بحكم الطبيعة والذاتية والوراثة .

ان هذه الحرافة اصل مركب النقص القومي الذي يسيطر في الوضع الراهن على سياستنا الاقتصادية البادية بوجه خاص في صفقة التغير التي يراد منها ان نطلب الى السوريين ان يضموا ثروتهم الى فاقتنا الكلية .

وهما يستدعي هذا المسعى من الهزء ، فان هناك من يستمر على الاعتقاد باكثر ما يكون من السذاجة ان سوريا ستشركنا مجاناً بثرواتها لمجرد علة الاخوة . ولكن عوضاً عن ان نقترح على سوريا شراكة كهذه ، لئلا اذا كنا حقيقة من الفاقة بحيث لا يبقى لنا الا ان نغد الاكف للاستعطاء .

انه مهازعم مستثمرو الحرافة القائلة بفقر لبنان -- وولتقي هنا اصحابنا ، من الاقطاعي الطائفي الى طيفي السياسة ، المستفيدين من الحالة الراهنة - فاني اجزم ان لبنان ، منذ استجاء اجزائه سنة ١٩٢٠ وبفضل التطورات العلمية التي كانت سبباً في تقدمه من ذلك الحين ، قد اصبح في مصاف البلدان المتمتعة بطاقة من الثروة ، هي نسبياً من اهم الثروات في العالم .

انها نظرة سريعة في امكانيات البلاد تنبئ عن وجود موارد هائلة منشأها المياه . فباستثمار هذه المياه ثروة قومية نادرة المثال .

ان التجهيز الاساسي المفروض على الدولة يقوم بوضع وتطبيق نظام يمكن من استعمال هذه الموارد الى الحد الاقصى .

واني فيما خصني ، قد اعتمدت ، مع السيد البير نقاش ، الطرائق الحديثة التي هي عبارة عن رسم تصميم شامل لاستثمار المياه . وفي عودتي من جولتي في اوروبا والولايات المتحدة حملت معي اليقين ان الاموال متوافرة وان اخراج المشروع الى حيز العمل منوط بنا دون سوانا . والارقام التي ساوردها لا تحتاج الى تعليق .

ان في لبنان ما يقرب من نصف مليون هكتار قابلة للزراعة في حين انه يقتصر اليوم على استغلال اربعين الف هكتار من الاراضي المحروثة . ففي اليوم الذي

تستثمر فيه المياه فنياً يستعيد لبنان هذه الثروة العظيمة .

ونرى من جهة اخرى ان صناعتنا مشلولة لافتقارها الى الطاقة الكهربائية ، بينما هناك خمسة مليارات وثلثمائة وعشرون مليون كيلوات تذهب سنوياً ضياعاً وهدراً . وبينما تعتقد اهم اوساط المال ان استثمار مياه لبنان تجعل منه يابان الشرق الاوسط .

ولكي ندرك درجة الاهمية التي يمكن ان يتبوأها لبنان في الاوقات الحاضرة ، حسبنا ان نذكر ان السيد بيار جورج استاذ جغرافيا الطاقة في السوربون يصف البلدان في سلسلة التطور بالاستناد الى ما يستهلكه الفرد من السكان من القوة الكهربائية . ويذكر ان البلد الذي يأتي في الصف الاول انما هو الذي يستهلك فيه الفرد ثلاثة آلاف كيلوات .

و الحال ، ان باستطاعة الفرد في لبنان ان يتصرف بخمسة آلاف كيلوات اذا تحقق مشروع تعميم المياه .

على ان هذا التجهيز الاساسي بالمياه وبالطاقة الكهربائية ، يقتضي ان يستكمل برسم تصميم للعامل البشري وتصميم للتمويل . حتى اذا ما اقر مبدأ التجهيز بوضع تصاميم لتلك العوامل الثلاثة الاساسية ، اصبح من الممكن الشروع في تنظيم الاقتصاد اللبناني .

ومن اجل الوصول الى هذه الغاية التي تمكن اللبنانيين من ان يجدوا في بلادهم شروطاً للعمل كذلك التي سمحت لهم بان يصيبوا نجاحاً باهراً في المهجر . يتحتم على الدولة ان تنشئ الاداة اللازمة لتحقيق هذا الامر .

وما من حكومة حتى الآن اعادت هذه الاداة الرئيسية اهتمامها . وما كانت الهيئات التي انشأتها على التوالي الحكومات المتعاقبة الا مرتجلة ارجحاً لسواء اكان من حيث وضعها وتنظيمها او من حيث اختصاصاتها .

ان الدروس العبيقة التي لا بد من ابرشتها ، اقنعني بضرورة انشاء وزارة للتصميم يقوم فيها مجلس للانماء الاقتصادي ومحاليس "حاجة اخرى" .

على ان ما يفكرون به اليوم من انشاء مجلس للتصميم والاناء الاقتصادي خارج نطاق وزارة التصميم سيؤول ، برغم استقلال هذا المجلس ، الى فشل اكيد بسبب تكوين هذا المجلس وبسبب تنظيمه واختصاصاته .

اني اعارض اذن طريقة هذه الاداة الاقتصادية الجديدة - و اوضح ان النقد ليس موجهاً الى وزارة الاقتصاد الوطني - معتبراً ان البلاد لم يعد من الجائز لها ان تتورط في اختبارات جديدة ، وانها تجاه قضية موت او حياة ، وان الذين يعينهم من مصلحتهم الابقاء على الحالة الاقتصادية الحاضرة يجب ان يدركوا انهم قد اصبحوا امام احد امرين :

- فاما ان يذهبوا

- واما ان تموت البلاد

ومقابل ذلك ، نرى ان نتائج اثناء البلاد لا عد لها ولا حصر ، سواء ذلك في الحقل الاقتصادي او في الحقل السياسي والاجتماعي ، اذ تروى علة العلل التي هي مصدر شكوانا اليوم .

ومن اهم تلك النتائج :

- تحرير الفرد وازالة علة وجود الاقطاعية الطائفية وجميع اشتراكات هذا الوباء في الحقول الاجتماعية والسياسية والقومية والادارية .

- قطع دابر البطالة ووقف الهجرة .

- خلق جو من البهجة يسهل تبديل الهيكل السياسي وهو اساس الاصلاحات التي ساستعرضها .

في الحقول السياسي

فاذا ما زال الفقر ، وهو الهنء الذي يتركز عليه الاقطاعية الطائفية ، واصبحت الدعائم الاقتصادية والاجتماعية سليمة بفضل البهجة ، سهلت بالوقت نفسه ازالة

العوامل التي تقوم عليها هذه الاقطاعية في الحقل السياسي .

ان الاصلاحات التي اعتمدها قادتنا ، منذ قيام الاستقلال ، كانت تنحصر في سير عمل الاوضاع . ولكن لم يفكر احد بامكانية مس هذه الاوضاع نفسها باعتبار انها حرم مقدس .

وفي واقع الحال ، لم يبحث القادة ، حكاماً كانوا او معارضين ، رسميين او غير رسميين ، فيما يجب ان يكون دور الدولة اليوم ، لاعطاء الدولة الاوضاع التي نكبتها من القيام بهذا الدور .

ويبدو ، لدى اعمال الفكر ، ان ما يطلبه لبنان قبل كل شيء ، هو ان يبرأ من الادراء التي نزلت به منذ سنة ١٨٤٠ ، وانه يستحيل تجهيزه باي وضع من الاوضاع قبل ان يصبح سليماً .

والحال ، ان دور الدولة الحالي ، في هذا البلد المريض ، لم يتضح تماماً . لقد مهر لبنان باوضاع لا تنطبق على حقيقة حاله ، الامر الذي تفاقم معه الداء وافسد الاوضاع نفسها .

واذن ، ما هي الاوضاع التي يجب استبدالها حتى تبرأ البلاد ؟

من الثابت انه يصعب التفكير اليوم بحكومة غير ديموقراطية لا يمارس فيها الشعب السيادة .

ان جميع البلدان ، على ما اعرف ، التي تمارس هذه السيادة عن طريق التمثيل ، تزعم انها تؤمن هذا التمثيل بطريقة الانتخاب ، حتى انه كثيراً ما يخلطون بين الديموقراطية - وهي الحكومة التي يمارس فيها الشعب السيادة - وبين النظام الانتخابي - وهو احدى الوسائل التي تهدف الى تأمين ممارسة هذه السيادة على يد ممثلي الامة .

فهل النظام الانتخابي يؤدي الى هذه الغاية ؟ وهل يقوم بمهمته ؟

بما لا جدل فيه ان هذا النظام قد افلس وقصر عن مهمته في جميع بلدان العالم ، بدرجات متفاوتة ، لاسما في صغته الاخيرة التي هي الاقتراع العام .

يقول « الكسي كاريل » :

الاقتراع العام نشأ عن عقيدة المساواة بين الافراد . على ان هذه العقيدة ما هي الا هوى من اهواء النفس . اذ ليس الفرد مساوياً لآخر الا بكونه انساناً مثله لا فرد ، فضلاً عن انه يجب التساؤل عما اذا كانت بعض المخلوقات المولودة من رجل ومن امرأة تتمتع بالشخصية البشرية .

فهل المسخ الحالي من الدماغ بشر ؟ وهل علينا ان نعتبر من البشر ابليساً تنحط تصرفاته العقلية الى حد كبير عن تصرفات الكلب ؟ ان الاختلاط بين الرمز والحقيقة حملنا على ان نعطي الواحد الامتيازات نفسها : ولم ندرك انه اذا كان يمكن اعتبار الناس متساوين من الناحية الفلسفية ، فما هم كذلك من الناحية العلمية . فكثيرون من الرجال في فرنسا والولايات المتحدة لا يتجاوز سنهم النفسية عشر سنوات . وسن الرشد لا يبلغ قط النضج العقلي . ومع ذلك فان اشباه الرجال هؤلاء هم الذين بفضل الاقتراع العام ، يسمون سياسة الامة باسمها .

فاذا ما تأملنا النظام الانتخابي من حيث غائته الديمقراطية ، نرى انه يؤدي الى خديعة ، بل الى اساءة اثمان حقيقي ، سواء كان من قبل الناخبين او المنتخبين .

- من قبل الناخبين :

ان الجسم الانتخابي هو من التفاوت بسبب الاختلاف في السن وفي الذهنية وفي النضج السياسي ، بحيث ان كثيراً من الناخبين لا يدركون اهمية التصويت ، فينتسق من هذا الاختيار مجلس لا يصح القول جدياً انه يؤمن تمثيلاً قومياً .

واستشهد ايضاً بكاريل حيث يقول :

« ان التحقيق الذي قام به « هر كسي » في السنة ١٩١٧ عن الضباط والجنود في الجيش الاميركي اظهر ان ٤٦ من المئة منهم هم دون سن الثالثة عشرة من الناحية « العقلية » .

وحسبنا التذكير بالطريقة التي تجري فيها الانتخابات في معظم البلدان لننتنع ان الناخب يكاد لا يهتم قط بالمصلحة العامة وبالتالي بمصلحة البلاد . بل ان تصويته

مسير بعوامل شخصية حقيرة ، كالمسايرة والمساومة الانتخابية او الدفاع عن مصالح مادية او التقييد بكلمة الحزب .

— ومن قبل المنتخبين (بفتح الحاء)

ان الشروط الواجب توافرها عند المنتخبين تكاد تكون معدومة في كثير من الديموقراطيات الحديثة . وفي الواقع ان الشروط المفروضة على اجازة سير هي اكثر جدية واطبق على المقتضيات العلمية من الشروط المطلوبة لتمثيل الامة وقيادة مقدراتها .

وان تنفيذ الوكالة النيابية هو والحالة هذه بصورة عامة استعمال سلطة ظاهرة او مستترة ، فالمنتخب لا يتصرف قط وفق وكرته ، اي وفق مصلحة الامة . بل تخضع لمصالح ناخبه الشخصية ولعنايتهم الشخصية التي كثيراً ما تشكل خطراً على القومية . وهو في سبيل المحافظة على مصالحه الانتخابية محمول بحكم الطبع على تناسي الصالح العام .

واني اقتصر على ذكر مثل مدهش اورده تشرشل في مذكراته . ففي انكلترا التي تعتبر فيها الاوضاع التمثيلية قدوة في حسن السير والانتظام نرى ان زعيماً سياسياً مدفوعاً بدوافع محض انتخابية ، قد اهل ، قبيل الحرب الاخيرة ، قضايا جد حيوية لبلاده .

يقول تشرشل :

« ان خطاب بلدين الذي القاه في مجلس العموم في ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ هو خفيف في صراحته . فهو يلقي النور بصدق يقارب الصفاقة على حبيب السيد بلدين . فان اعتراف رئيس وزارة بكونه لم يقدم بواجبه في حقل السلامة القومية مخافة ان يخذل في الانتخابات ، انما هو حدث لا سابق له في تاريخ عاداتنا البرلمانية . »

ان هذا العيب الملازم لسير الاسلوب الانتخابي ، الذي هو عبارة عن وضع يد الجسم الانتخابي على منتخبه ، انما هو مما اسماه « فرانز فونك برنتانو » بحسب : « ديكتاتورية غير المسؤولين » التي هي ولا شك اسوأ ضروب الطغيان .

وتلك العيوب في لبنان اخطر منها في اي بلد آخر . فالجسم الانتخابي اللبناني مركب من عناصر تتفاوت فيها الذهنية ودرجات التطور والثقافة والنضج المدني تفاوتاً غير طبيعي ، هذا من جهة ، وهي من جهة اخرى موصومة بشائبة مزدوجة وراثية هي الفقر والاستعباد الاحزاب الاقطاعية الطائفية ، وهي شائبة زادها النظام الانتخابي تفاقماً . فضلاً عن انه ليس هنالك اي شرط يفرض على المرشح للنيابة ولا اية ضمانات . ومن اجل ذلك رأينا اشخاصاً من اصحاب الشبهات والشوائب يتقدمون للانتخابات ويفوزون فيها بفضل مساهمة عوامل طائفية ومالية وعشائرية لمجرد :

— ان هم ٢٥ سنة من العمر (وهو العمر التاريخي اما النضج السياسي والمدني فلا نالح بشأته) .

— انهم يملكون خمسة آلاف ليرة لايداعها .

— انهم لم تصدر بحقهم — عقوبة سائنة

وهكذا نجد ان النظام الانتخابي بتعزيزه الاقطاعية الطائفية القديمة قد اوجد في لبنان اقطاعية طائفية جديدة اسوأ من الاولى ، الا وهي اقطاعية محترفي السياسة العائشين عالة على الامة المتصرفين بجهاز الحكومة والادارة في سبيل « قبضياتهم وخصاء هؤلاء وخصاء الاخضاء .

واذن لقد افلس النظام الانتخابي في اداء رسالته ، وقد افضى الى انكار الديمقراطية بكونه عزز ديكتاتورية الناخب غير المسؤول وسخر له مصالح الدولة . ويجب الاعتراف بجرأة ان مصدر العلل القائمة في هذا النظام ما برح حتى هذا اليوم مهملات تماماً . وما كان تأمين حريات التصويت او تعديل الدوائر الانتخابية حداً لنفوذ هذا او ذاك من الاقطاعيين الا تفاصيل حقيرة لا علاقة لها قط بحقيقة الداء .

فهل هنالك ، بمنزل عن الانتخاب ، طريقة تؤمن حقيقة تطبيق المبادئ الديمقراطية اي حكم الشعب بواسطة الشعب ؟
بدلنا التاريخ على ان احد النظم المدني مارسه الاقدمون في سبيل حكومة

ديمقراطية انما هو النظام الذي طبق في اسبارطه لاختيار «الارخونتس» والذي كان احد العوامل التي قامت عليها عظمة هذه الدولة .

ففي اسبارطه كانوا احذق منا اليوم في تقدير اهمية اختيار المرشحين للنيابة عن الامة . وفي فرض الشروط التي تضمن حداً ادنى من الاهلية . فقد كانوا يجدون باديء ذي بدء الشروط الواجب توافرها في الاشخاص الممكن تعيينهم لتمثيل الامة ، ثم يقومون بتعيينهم عن طريق القرعة لمدة معينة .

يصعب الطعن في حسنات هذا النظام العظيمة خصوصاً اذا قيست بسينات النظام الانتخابي . ومن تلك الحسنات :

— ازالة البغضاء الناشئة عن الحصومات الانتخابية التي تفرق الشعب وتباعد بين اجزائه وتوزع الجهود الفردية .

— ازالة الاقطاعية الطائفية وشكلها الحديث اي الاحتراف السياسي ، وما ينجم عن ذلك من الادواء واخصها طريقة تعيين الموظفين التي هي عبارة عن ايواء عديمي الاهلية في دوائر الحكومة .

— ازالة يد الناخبين عن المنتخبين ، فينصرف هؤلاء الى المشاغل القومية عوضاً عن انهاكهم بالوساوس الانتخابية الشخصية . وفي هذ ضمان للتمثيل القومي الصحيح لا لتمثيل الافراد والاحزاب .

وهذا ما يحدوني ان افترح الغاء النظام الانتخابي وتبني التعيين بالقرعة في اختيار ممثلي الهيئات التمثيلية : فيجري اختيار ممثلي الامة لمدة معينة من المواطنين الحائزين على الاهلية البسيكولوجية والشرعية والحقنية . واضهان هذه الاهلية يقتضي استجماع شروط قاسية اذا انعدم بعضها كان المرشح غير خليق بالتعيين .

وهذه الشروط يجب ان توضع بالاعتماد الى جميع مقتضيات البسيكولوجية الحديثة . والى جانب مجلس النواب المثلث على هذه الصورة يقوم مجلس نقابي تمثل فيه جميع الفروع والهيئات الاقتصادية منظمة على الوجه الذي ذكرت .

بيد ان الاحزاب السياسية التي تزعم العمل الهلالي كالنظام الانتخابي ، من جوهر الديمقراطية ، ستقف في وجه هذا النظام التمثيلي الجديد وتجهه بسبل من

الاعتراضات ، ولكن تلك الاعتراضات واهية الاساس اياً كان نوعها ، لاني اعتبر ان دور الاحزاب السياسية يجب ان يقتصر على توجيه الرأي العام ومراقبته . وحالما ينزع الحزب الى الحكم يصبح في مصف محترف في السياسة ، ويغيب عنه عندئذ انه انما انشئ لخدمة فكرة ، تلك الفكرة التي تصبح عنده ثانوية فيشوهها ليستعملها سبيلا الى الاستيلاء على الحكم - فيكون مثله مثل الاقطاعيين الذين يستخدمون العقيدة الطائفية في سبيل حماية امتيازاتهم واستبقائها .

فاذا شاء حزب ان يبقى اميناً للمبادئ ، التي انشئ خصيصاً لحمايتها ، وجب ان يحرص مهمته في توجيه الرأي العام وضبطه ، والا كان خائناً لمثله العليا واصبح شر عدو للتناسك القومي .

وحسنا للاقتناع بما تقدم ، ان نستعرض ، في بعض البلدان ، تاريخها السياسي في الاربعة سنة الاخيرة .
سيداتي سادتي

احب قبل ان نفرق ، ان اذكركم مرة اخرى ان داعما ليس فينا واننا نحمل في ذواتنا وسائل الشفاء منه .

ان هذا الشفاء لن يأتينا من الخارج ولا يعني احداً الا نحن ان نتخلص منه ، وهو امر في متناولنا اذا تذرنا بالتدابير التي يقتضيها منا هذا الانقاذ القومي .

ولكي نهض بالامة علينا ان نستبرئنا من تلك الشوائب التي هي مصدر الحالة التي تتخبط فيها .

وفي هذا السبيل يجب ان تزيد في ثروة البلاد باستثمار مواردها العظيمة الى اقصى حد ، وان ننبد الاوضاع السياسية التي هي اصل بلائها .

ولا يجوز ان يقتصر الامر على الاصلاح بتوقيع الادوات السياسية والاقتصادية التي افلست ، بل اصرف النظر عنها واستبدال غيرها منها . ولا انكر ان الجرأة هي الاساس لاجل بلوغ الغاية . وانها اول ما يتسلح به المرء للتصعيد في المنحدرات . ولكن الواقع ، ان قادتنا بافتقارهم الى هذه الجرأة البدائية يكونون قد قصروا عن اداء الواجب وبرروا صحة هذا القول بالاجابة

ÉDITÉE PAR LES SOINS DE
M. PHILIPPE D. KFOURI
CETTE ÉTUDE A ÉTÉ
IMPRIMÉE SUR LES PRESSES DE
L'IMPRIMERIE DES APPRENTIS
LIBANAIS A HAZMIÉ - LIBAN

IMPRIMERIE DES APPRENTIS LIBANAIS
HAZMIÉ - BEYROUTH - LIBAN



للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

٣٣

الاعتراضات ، ولكن تلك الاعتراضات وأهية الأساس إما كان لها ، لا في آخر
ان دور الاحزاب السياسية يجب ان يخصص على توجيه الرأي العام ومراقبته ،
وجانبا يفرغ الحزب الى الحكم يصعب في صنف محرف في السياسة ، وفيه من قد تدل
انه اما انشء الحزب ككرة ، تلك الفكرة التي افسح هذه الفرصة فيشرعها لتعمليا
سيلا في الاستيلاء على الحكم - فيكون ذلك مثل الاطباء الذين يستعملون
العقيدة للطائفة في سبيل حماية اسماواتهم وانبيائها

لذا شاء حزب ان يبقى اديبا البادئ التي انشءه جميعا علمانيا ، وحب ان
يخصر مهته في توجيه الرأي العام وفيه ، وبالا كان خائفا انه العليا وانصح بش
غير السياسة الترمي

ومعنا للافتتاح بالقسم ، ان استمرس ، في بحث السداد ، تاريخها السياسي
في الاربعين سنة الاخيرة .
سيداتي بلادي

لحم قبل ان تغرب ، ان لا كركم مرة اخرى ان واما ليس بينا وانا نعمل
في ذواتنا وسائر الشفاء منه .

ان هذا الشفاء ان يأتنا من الخارج ولا ياتي احدنا الا نحن ان نتخلص منه ، وهو
امر في متناولنا اذا تدربنا بالذات التي يخصصها منا هذا الاقار الترمي .

ولكن بعض الامة علينا ان نشركا مع تلك الشرائب التي هي مستور الخالة
التي تخطقها .

ولي هذا السبيل يجب ان نزيد في ثروة الملاة باستشر مولودنا العظيمة التي
انفس حده ، وان نزيد الازواج السياسية التي هي اصل جلالنا .

ولا يجوز ان يقتصر الامر على علاج بترفع الاحزاب السياسية والاقصاوة
التي افسدت ، بل اسرف النظر انشاءه بحرفها منها ، ولا يجوز ان يترك
ما افسح به المرء لتعمد في السموات .
من انشاء البداية تكرون عد فصرفوا



IMPRIMERIE DES APPRENTIS LIBANAIS
HAZMIÉ - BEYROUTH - LIBAN

للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

ÉDITÉE PAR LES SOINS DE
M. PHILIPPE D. KFOURI
CETTE ÉTUDE A ÉTÉ
IMPRIMÉE SUR LES PRESSES DE
L'IMPRIMERIE DES APPRENTIS
LIBANAIS A HAZMIÉ - LIBAN



للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

ÉDITÉE PAR LES SOINS DE
M. PHILIPPE D. KFOURI
CETTE ÉTUDE A ÉTÉ
IMPRIMÉE SUR LES PRESSES DE
L'IMPRIMERIE DES APPRENTIS
LIBANAIS A HAZMIÉ - LIBAN



IMPRIMERIE DES APPRENTIS LIBANAIS
HAZMIÉ - BEIRUTH - LIBAN

للتنويع والأبحاث

Documentation & Research

Mesdames et Messieurs,

Avant de nous séparer, je voudrais rappeler encore que notre mal n'est pas de nous et que trois portions de nous nous en sommes moyennant d'en guérir.

Cette guérison ne viendra pas de l'extérieur. Il n'incumbent qu'à nous de nous assurer, et nous sommes parfaitement à même d'y arriver tant peu que nous voulions réellement prendre les mesures que cette entreprise de salut national exige.

Pour régénérer la nation, il s'agit de supprimer les facteurs introduites dans sa structure et qui constituent la source permanente de la situation dans laquelle elle se délite.

Pour cela, il s'agit d'ennichir le pays par l'exploitation massive de ses richesses naturelles immenses. D'une part et d'autre, d'autre part, les institutions politiques qui entretiennent son état précaire.

Il ne s'agit donc pas question de réformer, par des réplacés sans fin, des instruments économiques et politiques qui ont fait faillite, mais de les abandonner carrément pour les remplacer par d'autres.

Qu'il faille du courage pour mener l'œuvre à bonne fin, nul n'en disconvieindra. Il en faut toujours pour remonter les pentes.

Mais c'est précisément en manquant de ce courage démesuré que nos gouvernants auront failli à leur devoir et jusque dans le réplique populaire « Tel gouvernement, tel peuple ».

MAURICE SAMATL

umam

للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research



للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

Mesdames et Messieurs,

Avant de nous séparer, je voudrais rappeler encore que notre mal n'est pas **de nous** et que nous portons, **en nous** les moyens d'en guérir.

Cette guérison ne viendra pas de l'extérieur. Il n'incombe qu'à nous de nous sauver, et nous sommes parfaitement à même d'y arriver pour peu que nous voulions réellement prendre les mesures que cette entreprise de salut national exige.

Pour régénérer la nation, il s'agit de supprimer les tares introduites dans sa structure et qui constituent la source permanente de la situation dans laquelle elle se débat.

Pour cela, il s'agit d'enrichir le pays par l'exploitation maxima de ses richesses naturelles immenses, d'une part et d'abandonner, d'autre part, les institutions politiques qui entretiennent son état précaire.

Il n'est donc pas question de réformer, par des replâtrages sans fin, des instruments économiques et politiques qui ont fait faillite, mais de les abandonner carrément pour les remplacer par d'autres.

Qu'il faille du courage pour mener l'œuvre à bonne fin, nul n'en disconvient. Il en faut toujours pour remonter les pentes.

Mais c'est précisément en manquant de ce courage élémentaire que nos gouvernants auront failli à leur devoir et justifié ainsi la réplique populaire « **Tel gouvernement, tel peuple** ».

MAURICE GEMAYEL

امام

للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

physique, légale et morale nécessaire. Cette aptitude doit être garantie par la réunion de conditions rigoureuses, l'absence de l'une d'elles rendant le citoyen inapte à être candidat à la désignation.

Ces conditions doivent être établies en tenant compte notamment de toutes les exigences de la psychophysique moderne.

A côté de la Chambre de Députés ainsi constituée, existe une Chambre Corporative groupant les représentants des diverses branches ou divers secteurs de l'économie libanaise organisée de la façon que je viens de suggérer.

Mais, comme le système électoral, les partis politiques prétendent être de l'essence même de la démocratie, Contre ce nouveau système représentatif, ils élèveront donc une foule d'objections.

Quelles qu'elles soient, et dès la base, ces objections ne sauraient tenir.

Car, à mon sens, le rôle des partis politiques doit se limiter à diriger l'opinion et à la censurer. Le jour où il sollicite le pouvoir, le parti se range lui-même au rang des professionnels de la politique.

Dès lors, il perd de vue qu'il a été constitué au service d'une idée. L'idée passe au second plan, et il la prostitue pour s'en servir comme tremplin au pouvoir, — exactement comme les féodaux se sont servi du concept confessionnel pour défendre leurs privilèges et les maintenir.

S'il veut demeurer fidèle aux principes pour la défense desquels il a été constitué, un parti doit limiter son rôle à celui d'un régulateur, d'un directeur de l'opinion. Autrement, il trahit ses idéaux et devient le pire ennemi de la cohésion nationale.

Pour s'en convaincre, il suffit de rappeler, dans certains pays, l'histoire politique des quarante dernières années.

L'histoire révèle qu'un des systèmes utilisés dans l'antiquité pour assurer un gouvernement réellement démocratique est celui appliqué à Sparte pour la désignation des archontes, et qui a constitué un des facteurs principaux de la puissance de cet Etat.

A Sparte, bien plus intelligemment que de nos jours, on donnait beaucoup plus d'importance au choix des candidats à la représentation de la nation. Pour cela, il fallait satisfaire à plusieurs conditions garantissant un minimum d'aptitude.

Après avoir fixé les conditions que devaient réunir les personnes susceptibles d'être désignées pour représenter la nation, on procédait à leur désignation par tirage au sort, pour une période déterminée.

Les avantages considérables de ce système sont difficilement discutables, notamment lorsqu'on les compare aux inconvénients du système électoral ; j'en signale les trois principaux :

— Suppression des haines issues de rivalités électorales, qui divisent le peuple, dressent ses diverses fractions les unes contre les autres et dispersent les efforts individuels.

— Suppression du féodalisme confessionnel et de sa forme moderne, la profession politique, avec tous les maux qui en découlent dont notamment le procédé actuel de recrutement des fonctionnaires par hébergement des incapables, aboutissant au crétinisme consolidé dans les services de l'Etat.

— Suppression de la mainmise des électeurs sur leurs élus et, par suite, substitution chez ces derniers des soucis électoraux personnels par des préoccupations nationales, — ce qui assure une représentation nationale vraie et non pas celle d'individus, de clans ou de partis.

Je suggère donc la suppression de système de l'élection et l'adoption du tirage au sort pour le recrutement des assemblées représentatives.

Les représentants de la nation seront choisis pour une période déterminée parmi les citoyens possédant l'aptitude psycho-

Par ailleurs, il n'y a pratiquement aucune condition d'éligibilité, en tout cas pas la moindre garantie. Aussi bien, a-t-on vu, au Liban, des crétins notoires ou des tarés de tout poil se présenter aux élections législatives et y réussir grâce à un concours de facteurs confessionnels, financiers et familiaux, par le seul fait :

— qu'ils avaient 25 ans (il s'agit de l'âge chronologique, car pour la maturité civique et politique, il serait cruel d'insister).

— qu'ils avaient cinq milles livres libanaises à consigner.

— qu'ils n'avaient pas subi — encore — de condamnation infamante.

Enfin, ranimant le vieux féodalisme confessionnel, le système électoral a produit au Liban un néo-féodalisme confessionnel, pire que le premier ; celui des professionnels de la politique, parasites de la nation, disposant en faveur de leurs « abadayes », des protégés de ces derniers et des protégés des protégés, de tout l'appareil gouvernemental et administratif de l'Etat, — ce qui a fini par détraquer le fonctionnement des pouvoirs publics.

Spécialement au Liban, le système électoral ne peut donc nous conduire que de Charybde en Scylla. Au regard des buts de la démocratie, il a plus que failli à sa mission. Il aboutit à la négation même de toute démocratie par l'instauration, l'organisation de la dictature de l'électeur irresponsable et la mise en coupe réglée des services de l'Etat.

Il faut avoir le courage de reconnaître que la source des maux qui réside dans ce système reste à ce jour complètement négligée. Qu'on veuille assurer une plus ou moins grande liberté du scrutin ou modifier les circonscriptions électorales pour diminuer l'influence de tel féodal ou de tel autre, il n'y a là que de misérables détails sans rapport aucun avec le mal véritable.

Mais y a-t-il, en dehors de l'élection, un procédé assurant réellement l'application des principes démocratiques, le gouvernement du peuple par le peuple ?

représenter la nation et présider peut-être à ses destinées.

D'autre part, l'exécution du mandat électoral constitue généralement un détournement de pouvoir manifeste et permanent.

En fait, l'élu n'agit presque jamais conformément à son mandat, c'est-à-dire dans l'intérêt de la nation. Il obéit aux intérêts particuliers de ses électeurs et à leurs préjugés personnels qui peuvent être dangereusement anti-nationaux. Pour ménager ses propres intérêts électoraux, il est humainement porté à perdre de vue l'intérêt public.

Je m'en tiendrai à un exemple saisissant rapporté par Churchill dans ses Mémoires. En Angleterre, considérée comme offrant le type du fonctionnement parfait des institutions représentatives, on a vu un chef politique, poussé par des mobiles strictement électoraux, négliger à la veille de la dernière guerre, des problèmes absolument vitaux pour son pays.

« Ce discours (de M. Baldwin, prononcé aux Communes le 12 novembre 1936) était en effet d'une effrayante franchise. Il éclairait en toute vérité et jusqu'à l'indécence, les motifs de M. Baldwin. Qu'un Premier Ministre avouât n'avoir pas accompli son devoir sur le plan de la sécurité nationale par crainte d'être battu aux élections, c'était un fait sans précédent dans l'histoire de nos mœurs parlementaires ».

Se traduisant par la mainmise permanente du corps électoral sur ses élus, ce vice inhérent au fonctionnement du système électoral constitue ce que Franz Funck-Brentano a si justement appelé « la dictature des irresponsables », — qui est certainement la pire des tyrannies.

Particulièrement au Liban, les vices du système électoral sont beaucoup plus graves qu'ailleurs.

Le corps électoral libanais est composé d'éléments dont la mentalité et le degré d'évolution, de culture et de maturité civique sont anormalement inégaux, d'une part et qui sont minés, d'autre part, par la double tare héréditaire de la pauvreté et de l'asservissement organique aux clans féodo-confessionnels, — tare que le système électoral lui-même aggrave.

« **phique, les hommes peuvent être considérés comme égaux, il n'en est pas de même au point de vue scientifique.** Beaucoup d'individus, soit en France, soit aux Etats-Unis, ne dépassent pas l'âge psychologique de dix ans. **La majorité n'atteint jamais la maturité mentale. Ce sont cependant ces sous-hommes qui, grâce au suffrage universel, donnent son ton à la politique de la nation.**»

Examiné en fonction de sa finalité démocratique, le système électoral aboutit à un leurre, bien plus à un véritable détournement, tant de la part des électeurs que de la part des élus.

— De la part des électeurs d'abord.

Le corps électoral est tellement disparate, -- à raison de la diversité d'âge, de mentalité et de maturité politique de ses membres, ceux-ci sont en bonne partie tellement incapables de comprendre l'importance de leur vote que l'assemblée issue d'un tel choix ne saurait être sérieusement considérée comme assurant une représentation nationale.

Je citerai encore une fois Carrel :

« La fameuse enquête faite en 1917 par Herkes sur les officiers et les soldats de l'armée américaine montra que 46 pour cent d'entre eux se trouvaient mentalement au-dessous de treize ans. »

Au surplus, il suffit de rappeler comment se font les élections dans la plupart des pays pour se convaincre que l'électeur ne se soucie presque jamais de l'intérêt général, et encore moins de l'intérêt du pays. Son vote obéit à des mobiles personnels mesquins (complaisance, trafic électoral, intérêts matériels à sauvegarder, mot d'ordre de son clan ou de son parti).

— De la part des élus ensuite.

Dans bon nombre de démocraties modernes, les conditions d'éligibilité sont pour ainsi dire inexistantes. De fait, les conditions exigées pour l'obtention d'un permis de conduire sont bien plus sérieuses, plus pertinentes, plus scientifiquement étudiées, et assurent infiniment plus de garanties que celles exigées pour

Quelles sont donc les institutions qui doivent être remplacées pour permettre au pays de guérir ?

Il est certain que de nos jours on conçoit difficilement un gouvernement qui ne serait pas démocratique, où le peuple n'exercerait pas la souveraineté.

Tous les pays -- que je sache -- qui organisent l'exercice de cette souveraineté par des institutions représentatives prétendent assurer la représentation par le système de l'élection. Au point qu'on confond souvent Démocratie, -- gouvernement où le peuple exerce la souveraineté, -- et système électoral, -- l'un des moyens ayant pour but d'assurer l'exercice de cette souveraineté par les représentants du peuple.

Le système électoral répond-il à ce but ? remplit-il sa mission ?

C'est un fait aujourd'hui indiscutable que dans tous les pays du monde, -- bien qu'à des degrés divers, -- ce système, notamment sous sa forme dernière du suffrage universel, a complètement failli à sa mission.

Son fonctionnement a prouvé que les principes dont il procède n'ont, dans le concret, aucune valeur. Simple vue de l'esprit. le concept sur lequel il se fonde est contraire à la réalité et ne résiste pas aux exigences impérieuses de cette dernière.

Je cite encore Alexis Carrel :

« Le suffrage universel vient de la croyance en l'égalité des
 « individus. Cette croyance n'est cependant qu'une fantaisie de
 « notre esprit. Car un individu n'est égal à un autre qu'en ce
 « qu'il est un homme et non un chimpanzé ou un gibbon. Et
 « encore faut-il se demander si certaines créatures, nées d'un
 « homme et d'une femme, possèdent la personnalité humaine. Un
 « monstre anencéphale est-il une personne ? Devons-nous aussi
 « considérer comme une personne un idiot dont les activités
 « mentales sont infiniment inférieures à celles d'un chien ? **La**
 « **confusion du symbole et de la réalité nous a induits à**
 « **donner à chaque personne les mêmes prérogatives :**
 « nous n'avons pas compris que **si au Point de vue philoso-**

C'est la suppression de la source des maux dont on se plaint à l'heure actuelle, et j'en indique les effets importants :

-- Libération de l'individu avec son corollaire, c'est-à-dire la suppression de la raison d'être du féodalisme confessionnel et de toutes les séquelles de ce fléau sur le plan social, politique, national et administratif.

-- Suppression du chômage et arrêt de l'émigration.

-- Création d'un climat de prospérité favorisant la transformation politique de structure qui est à la base des réformes que je vais exposer.

SUR LE PLAN POLITIQUE

Une fois supprimée la pauvreté, soutien essentiel du féodalisme confessionnel, une fois les conditions économiques et sociales assainies par la prospérité, la suppression des derniers facteurs fondant ce féodalisme ou le renforçant dans le domaine politique sera grandement facilitée.

Depuis l'indépendance, les réformes que nos gouvernants envisagent se limitent au **fonctionnement** des institutions. Mais, l'on ne conçoit même pas la possibilité de toucher à ces institutions elles-mêmes, considérées comme sacro-saintes.

En fait, gouvernants ou opposants, officiels ou officieux, nos dirigeants ne semblent pas avoir cherché à savoir quel doit être actuellement le rôle de l'Etat, pour doter ce dernier des institutions lui permettant de remplir ce rôle.

Car, à la réflexion, il s'avère qu'avant toute autre chose, le Liban exige aujourd'hui d'être guéri d'urgence des maux dont il a été infligé à partir de 1840, et qu'il ne sera possible de le doter de telles ou telles institutions définitives qu'une fois redevenu sain.

Or, le rôle actuel de l'Etat, dans ce pays malade, -- n'a pas été dégagé. Le Liban a été nanti d'institutions inadéquates à sa situation, fonctionnant dans un milieu impropre, ce qui a aggravé son mal et faussé ces institutions elles-mêmes.

que celles qui leur ont permis de réussir brillamment à l'Etranger, l'Etat doit créer l'instrument nécessaire à cette réalisation.

Les gouvernements qui se sont succédés à ce jour ne se sont jamais préoccupés de l'importance, pourtant capitale, de cet instrument. Les différents organismes qu'ils ont successivement institués ont été invariablement bâclés tant dans leur conception que dans leur organisation et leurs attributions.

En fait, ces organismes n'ont pas été envisagés pour résoudre les problèmes économiques mais pour servir de classeur à des questions fragmentaires laissées pour compte.

A la suite d'une étude particulièrement serrée, j'ai été conduit à préconiser la création d'un Ministère du Plan dans lequel figurerait un Conseil de développement économique ainsi que plusieurs autres conseils spéciaux.

Mais créer aujourd'hui, comme on le rabâche, un Conseil de plainification et de développement économique en dehors du cadre d'un Ministère du Plan aboutirait, malgré l'autonomie qu'on veut accorder à ce Conseil, à un échec certain tant à cause de sa conception qu'à cause de son organisation et de ses attributions, -- à linstar des dix-neuf essais qui l'ont précédé.

Je m'élève donc contre la façon de concevoir la nouvelle formule de l'instrument économique -- en précisant que ce reproche ne s'adresse pas au Ministre de l'Economie Nationale -- et je considère que le pays ne peut plus se permettre de nouvelles expériences; que c'est pour lui une question de vie ou de mort et que ceux qui ont intérêt à maintenir la situation économique actuelle devraient enfin comprendre que l'on se trouve aujourd'hui devant l'alternative suivante :

- Ou bien ce sont eux qui doivent partir.
- Ou bien c'est le pays qui doit périr.

Par contre, les conséquences de l'enrichissement du pays sont incalculables tant dans le domaine économique que dans ceux politique et social.

Les chiffres que je vais signaler se passent de commentaire:

Sur près d'un demi-million d'hectares cultivables dont il dispose, le Liban ne vit aujourd'hui que sur 40.000 hectares environ de terres cultivées. Le jour où l'eau sera rationnellement utilisée, il récupérera cette immense richesse qui n'attend que d'être exploitée.

Par ailleurs, notre pauvre industrie est paralysée par l'absence d'énergie électrique, alors que cinq milliards trois-cent-vingt millions de kilowatts environ vont annuellement en pure perte et que les plus hautes sphères de la finance mondiale estiment que la planification des eaux du Liban ferait de ce pays le Japon du Moyen-Orient.

Pour saisir l'importance que le Liban peut prendre à l'heure actuelle au regard des données qui précèdent, il suffit de rappeler que M. Pierre George, professeur de Géographie de l'énergie à la Sorbonne, classe les pays dans la hiérarchie de l'évolution à raison de leur consommation électrique par tête d'habitant; le pays qu'il indique comme venant au premier rang consomme 3.000 kilowatts par habitant.

Or, au Liban, une fois la planification des eaux réalisée, chaque habitant pourra disposer de 5.000 kilowatts.

Toutefois, pour être complet et donner toute sa valeur, cet équipement de base en eau et en énergie électrique doit être suivi par la planification du facteur humain et par celle du crédit.

A l'heure actuelle, ce sont ces trois planifications qui constituent l'équipement de base d'ensemble sans lequel aucune activité économique sérieuse ne saurait être viable au Liban.

Une fois admis le principe de l'équipement par la planification de ces trois facteurs de base, il sera possible d'envisager l'organisation de l'économie libanaise, -- indépendamment de toute idéologie.

Pour arriver à ce résultat qui permettra aux Libanais de trouver dans leur propre pays les mêmes conditions de travail

ficiel, à savoir que naturellement, congénitalement et intrinsèquement, le Liban est un pays pauvre.

Ce mythe est à l'origine du complexe national d'infériorité qui commande, à l'heure actuelle, toute notre politique économique se manifestant notamment dans ce marché de dupes, le plus inconcevable qui soit, consistant à demander aux Syriens d'associer leur richesse à notre parfaite indigence.

Si cocasse que soit une telle démarche, l'on continue quand même à croire le plus naïvement du monde que la Syrie nous associera gratuitement à ses richesses pour la seule cause de la fraternité.

Mais au lieu de proposer à la Syrie une telle association, voyons d'abord si nous sommes véritablement pauvres au point qu'il ne nous reste plus qu'à tendre la main.

Quoiqu'en pensent les exploiters du mythe de la pauvreté du Liban, -- et nous retrouvons ici de vieilles connaissances qui, du féodal confessionnel au politicard professionnel, sont les profiteurs de la situation actuelle, -- j'affirme que depuis son remembrement en 1920, et avec les progrès scientifiques réalisés depuis lors, le Liban passe au rang des pays jouissant d'un potentiel de richesses qui est relativement parmi les plus importants du monde.

Un examen rapide des possibilités du pays révèle l'existence de ressources énormes représentées par ses eaux. Il suffit donc de savoir utiliser ces eaux pour pouvoir en tirer une richesse nationale exceptionnelle.

L'équipement de base qui s'impose à l'Etat est celui qui consiste à concevoir et à appliquer un système permettant l'utilisation maxima de ces ressources.

Pour ma part, avec Albert Naccache, j'ai préconisé les méthodes ultra-modernes, la formule de la Planification Intégrale des Eaux, et d'une voyage en Europe et aux Etats-Unis, j'ai rapporté la certitude que les fonds existent et que la réalisation ne dépend que de nous.

Par conséquent, avant de poser le principe de répartition des richesses et de leur gestion, encore faut-il au préalable les avoir créées : tous nos efforts doivent donc tendre vers cet objectif premier.

Pour commencer, nous aurons ainsi récupéré les énergies dispersées en les groupant au service d'un objectif utile qui est la valorisation de notre potentiel « richesses naturelles ».

-- La seconde étape de notre démarche consiste dans l'action qui doit mettre en valeur ce potentiel.

Et d'abord à quelle méthode devons-nous astreindre notre action ?

Lorsqu'on parle de réformes, une première distinction s'impose, fondée sur un principe de base dont la méconnaissance explique l'échec de toutes les tentatives faites à ce jour par les pouvoirs publics. Je regrette de devoir rappeler cette distinction élémentaire sans laquelle aucune activité économique saine et réelle ne saurait exister à savoir que, dans l'économie d'un pays, il y a deux catégories d'éléments :

-- les éléments généraux, dont l'ensemble est appelé « l'équipement de base », et qui constituent l'instrument mis à la disposition des particuliers pour permettre à leurs diverses activités économiques de s'exercer.

-- et les éléments spéciaux à chacune des dites activités.

Il est donc certain qu'il faut assurer d'abord l'existence des premiers éléments si l'on veut que les autres puissent exister et produire. **Toute réforme qui s'occuperait des éléments spéciaux à telle ou telle activité économique avant même d'avoir résolu le problème de l'équipement de base est irrémédiablement vouée à l'échec.**

Mais avant même de parler de l'équipement de base, il y a lieu de faire l'inventaire de nos ressources pour pouvoir savoir quel est l'équipement nécessaire à leur développement.

Ici, nous devons faire justice d'un mythe érigé en dogme of-

les obstacles, — institutions ou dirigeants, — qui se mettraient en travers.

Dans la seconde partie de cette conférence, je me propose:

— d'énoncer le programme d'enrichissement de la nation, seul moyen de libérer l'individu .

— de suggérer la réforme politique nécessaire, dans la conjoncture libanaise actuelle, pour supprimer non point le féodalisme confessionnel à coup de proclamations, mais la source de ce féodalisme et dans la réalité.

LES REMEDES

A moins d'être aveugle, l'on est bien obligé de convenir que pour pouvoir supprimer le féodalisme confessionnel, encore faut-il avoir créé d'abord le climat favorable pour le faire.

Et en premier lieu, il serait vain de s'attendre à ce que les féodaux eux-mêmes suppriment leur propre raison d'être.

Il est donc certain qu'il **faut commencer par supprimer le besoin de protection** ; n'ayant plus besoin de protecteur, le protégé devient libre et devenant libre, son protecteur n'a plus sur lui aucune prise.

SUR LE PLAN ECONOMIQUE

L'effort doit donc consister, par priorité, à enrichir le pays et à lui redonner sa vigueur. **Il faut donc libérer le peuple du complexe d'asservissement dû à son appauvrissement.**

J'estime qu'il faut y procéder en deux étapes:

-- En premier lieu, nous devons nous abstenir, pour le moment, de disperser nos efforts dans des discussions idéologiques parfaitement vaines parce que prématurées dans une économie libanaise pratiquement inexistante encore, lorsque l'activité économique se réduit à une âpre lutte autour de quelques moyens limités de subsistance.

Et il y a pire.

Pour endormir l'Opinion, que d'experts n'a-t-on pas consulté et de commissions constitué ? Mais, invariablement, aucun compte n'a été tenu de leurs avis.

Aussi, est-on porté à croire qu'on a voulu mystifier l'opinion publique, — qui d'ailleurs ne se fait plus d'illusions.

C'est alors que l'on est fondé à dire « Tel gouvernement, tel peuple » .

Ce n'est donc pas le peuple qui est mauvais et congénitalement taré, ce sont ses dirigeants qui le maintiennent dans une situation où il ne peut être que ce qu'il est.

Sur ces dirigeants pèse aujourd'hui une responsabilité qu'aucun autre de leurs prédécesseurs n'a portée : pleinement libres d'agir dans le sens curatif vrai, ils s'en abstiennent, laissant le marasme s'aggraver.

Mais il y a des lois inexorables, et les événements marchent plus ou moins vite mais sûrement, implacablement.

Dans ses « Réflexions sur la Conduite de la Vie », Alexis Carrel a écrit :

« ...Les lois naturelles sont universelles et inexorables.
« Dans quelque pays que ce soit, nul ne peut leur désobéir impunément. jamais elles n'avertissent ceux qui les transgressent ; la punition est aussi silencieuse que le commandement » .

Féodalisme confessionnel d'une part, économie précaire de l'autre, s'épaulant et s'aggravant par leurs actions et réactions, tels sont les deux fléaux qui ont conduit le Liban là où il est.

Mais, comme on l'a vu, le mal n'est pas du Liban lui-même. Il constitue un apport dont, une fois guéri, ce pays doit se redresser.

En conséquence, les réformes nécessaires doivent tendre à nous débarrasser de ces plaies et, pour y arriver, à abattre tous

s'il le sert, en violation de la loi et aux dépens de l'Etat, c'est donc à la condition que ce service ne cesse pas de le maintenir dans une constante dépendance vis-à-vis de lui.

Le féodal est jaloux de garder ses clients pour lui, puisqu'ils constituent sa force, notamment électorale ; d'où son asservissement à ses clients et plus particulièrement à cette honteuse dictature des « abadayes » intermédiaires entre lui et la masse de sa clientèle.

Telle est la lamentable situation dont le peuple désespère de voir l'issue, surtout après les échecs répétés des mesures prétendant l'améliorer.

Ne parlons donc plus de réformes partielles relatives à des phénomènes de surface. Il est temps, il est même très urgent d'abandonner les solutions primaires et fragmentaires pour s'atteler à la seule vraie réforme qui consiste, non pas à guérir des symptômes, mais à extirper le mal à sa source.

Et l'on se demande dans quelle mesure le marasme organisé de notre économie n'est pas dû à une conjuration, sinon consciente, du moins et certainement instinctive des exploiters du féodalisme confessionnel, — qu'il s'agisse du vieux féodalisme ou du néo-féodalisme des professionnels de la politique.

Car cette conjuration perpétue aujourd'hui, dans son propre intérêt, et dans un Liban remembré jouissant d'un potentiel de richesse considérable négligé, les conséquences nécroisantes, mortelles, de l'attentat perpétré en 1840-1860 contre ce pays.

Je regrette de devoir affirmer ici que les faits sont nombreux qui laissent croire que telle conjuration est pleinement concertée.

En fait, lancée par d'éminents techniciens ou groupements qualifiés tels que MM. Naggear, Abdel Aal, Clapp, Gibb, l'Association des Industriels, l'Association des Commerçants, le Syndicat des Propriétaires des Usines de Tissages Mécaniques, le Congrès Agricole, la S. L. E. P., la S. E. T., ce ne sont ni les avertissements, ni les alertes qui ont manqué

Tout cela est demeuré lettre morte

Voyons maintenant les effets de l'action combinée de l'appauvrissement et du féodalisme confessionnel, ainsi que leurs réactions l'un sur l'autre.

1) Par l'action combinée de ces deux phénomènes :

— Le principe national s'amenuise au point qu'il se trouve substitué par un faisceau d'intérêts particuliers féodaux et confessionnels, ces derniers n'étant que le support des premiers et servant uniquement de prétexte à leur défense.

— Le gouvernement est asservi par les féodaux confessionnels, eux-mêmes asservis par leur clientèle électorale. Pour se maintenir au pouvoir, ces dirigeants sont contraints à agir illogiquement comme hommes d'Etat et la plupart du temps contre l'intérêt national.

— La fonction publique devenant le dépotoir des éléments incapable de toutes les confessions, il devient impossible à l'administration de remplir son rôle avec de tels agents ; même l'expédition des affaires courantes est bloquée jusqu'à ce que l'administré se soit lui-même « débrouillé » ; il en résulte un embouteillage dans les affaires qu'on croit supprimer — et le prétexte est bon — en recrutant de la même manière de nouveaux fonctionnaires, ce qui aggrave la situation et resserre le cercle vicieux.

— Dans une situation aussi lamentable, la nation devient vulnérable à tous les courants, dont notamment les attaques de ses négateurs, — qu'ils viennent de l'intérieur ou de l'extérieur.

2) Par la réaction réciproque de ces deux phénomènes l'un sur l'autre :

— la pauvreté raffermi les liens entre le protecteur féodal et son protégé, entre l'individu et son clan confessionnel dont il devient sectaire, car sa défense n'est organisée qu'à travers et par ce clan qui représente pour lui sa patrie.

— La pauvreté étant la raison d'être du féodalisme confessionnel, le féodal n'a pas intérêt à ce que son client s'enrichisse ;

EFFETS SUR LA COLLECTIVITE

— En poussant l'individu à s'intégrer dans des clans féodo-confessionnels par essence anti-nationaux, l'appauvrissement renforce la cohésion de ces clans et par là même mine et désagrège l'unité nationale.

— L'appauvrissement stérilise la nation de ses forces vives en poussant à l'émigration chronique.

— Il annihile l'esprit civique car, comme dit le proverbe, « ventre affamé n'a pas d'oreilles ».

— Il expose enfin le pays aux ingérences étrangères à travers les factions confessionnelles.

EFFETS SUR L'APPAREIL GOUVERNEMENTAL ET ADMINISTRATIF

— L'appauvrissement crée le politicien professionnel par la transformation du mandat politique en fonds de commerce ; partant, l'échec d'un professionnel de la politique équivaut à la faillite d'un commerçant et le politicien ne défend plus l'intérêt de la nation, mais son propre intérêt, son « beefsteak ».

— Il réduit le gouvernement à un assemblage féodo-confessionnel dépourvu de tout caractère, en tout cas de toute valeur nationale, où il est rare, sinon impossible, de rencontrer un véritable homme d'Etat,

— Il réduit la Chambre des Députés à un bazar de représentants de petits intérêts électoraux.

— Il transforme enfin les services de l'Etat en chasse gardée des féodaux, immense refuge des déshérités de toutes les confessions, hébergés en dehors de toute considération de mérite par la grâce de chefs de clans tirant leurs moyens d'existence de la surenchère au sectarisme confessionnel.

Purement énonciative, cette énumération n'indique que les effets majeurs de l'appauvrissement du pays, — eux-mêmes produisant d'autres effets.

— du même coup, on limite dans chaque secteur ses ressources propres afin d'obliger les habitants soit à émigrer, soit à s'arracher ces maigres ressources avec d'autant plus d'âpreté que le pays devient de jour en jour plus pauvre.

Ainsi, et toujours sous de faux prétextes confessionnels, on ampute le Liban aussi bien de la Békaa, son grenier, que de ses trois centres commerciaux névralgiques, Saïda, Beyrouth et Tripoli.

Les résultats de ces amputations sont désastreux tant sur les individus que sur la collectivité et les institutions, résultats qui auraient annihilé depuis longtemps la nation si celle-ci n'était vraiment qu'une création artificielle.

De ces résultats je ne citerai que quelques exemples pour montrer, encore une fois, le processus de la déflagration en chaîne sus-indiqué :

EFFETS SUR LES INDIVIDUS

— Peu à peu s'est ancrée chez les Libanais l'idée que leur pays est **naturellement pauvre** et ne peut nourrir ses enfants; mentalité très grave parce que contraire à tout effort de redressement.

— Les ressources étant limitées, on est convaincu qu'il faut s'arranger, par tous moyens, pour s'approprier ce que l'on peut soustraire aux autres ; mentalité très grave pour le niveau moral d'un peuple.

— Afin de se renforcer dans sa lutte quotidienne pour arracher ou garder une partie des maigres ressources de son pays, le Libanais s'asservit à plus puissant que lui en s'intégrant dans le clan des intérêts confessionnels sous l'égide d'un féodal ; mentalité plus grave encore puisqu'elle consolide la féodalité et le confessionnalisme.

— Pour renforcer sa position et accroître ses revendications, le féodal lui-même se pose en démagogue du sectarisme.

3°) A des préoccupations nationales sont substitués des intérêts confessionnels, pour ne pas dire sectaristes, en tout cas essentiellement anti-nationaux.

4°) Le féodalisme confessionnel mène une lutte sourde et agissante contre toute cohésion nationale, celle-ci menaçant sinon ruinant sa raison d'être.

5°) En définitive, la nation est ravalée au rang d'un composé disparate de confessions antagonistes et méfiantes, dénuées de tout esprit civique.

Voyons, à présent, comment s'est opérée la dislocation économique.

DISLOCATION ECONOMIQUE : L'APPAUVRISSMENT CHRONIQUE DU LIDAN

Un des moyens classiques pour affaiblir l'individu, c'est de l'appauvrir. Il est couramment admis, par ailleurs, qu'en appauvrissant un pays, on y favorise l'activité des factions.

En appauvrissant le Liban, on a donc voulu créer un climat favorable à l'épanouissement des facteurs de dislocation politique et sociale exposés tout à l'heure et, par là, faciliter les interventions étrangères auprès des factions.

Bien entendu, il ne s'agit pas de vider le Trésor Libanais, ni la bourse des citoyens, mais d'organiser l'appauvrissement du pays **d'une manière chronique**, c'est-à-dire en procédant de façon à ce qu'il ne puisse plus reconstituer une richesse nationale pour se redresser.

Pour cela, on stérilise son économie en la déséquilibrant par un sectionnement géographique détruisant ce qui représentait alors un ensemble économique équilibré.

Un double but est ainsi atteint :

— on empêche les divers secteurs économiques du pays de se compléter et partant de jouer leur rôle dans la valorisation de l'ensemble .

des féodaux exploitant un motif religieux pour défendre leurs privilèges menacés et maintenir leur domination.

Dans sa causalité, 1860 n'a été nullement une poussée spontanée de fanatisme populaire, **mais la contre-révolution préventivement déclenchée par une caste menacée dans ses privilèges.**

Il n'est pour s'en convaincre que de se reporter au bilan des événements : les confessions que l'on prétendait défendre n'y ont gagné elles-mêmes que ruine et asservissement.

A partir de 1860, de territorial, l'assise féodale devient donc confessionnelle. Ne tirant plus sa raison d'être que de l'existence de l'antagonisme confessionnel, le féodal devient dès lors naturellement intéressé à aggraver la scission entre les différentes confessions libanaises.

Le second objectif fixé par les Puissances s'avère là pleinement atteint : **personnellement intéressés à ce que le pays reste divisé, les féodaux ne peuvent désormais conjurer leurs efforts que pour perpétuer et aggraver cette division.**

On doit convenir que la politique européenne réalisait là un tour de force inégalable : il devenait, dès lors, inconcevable que le Liban puisse reconstituer son unité nationale du moment que ses propres dirigeants sont les ennemis naturels de cette unité.

Les conséquences de cette situation se traduisent par une tare chronique interdisant toute possibilité de redresser la nation et se répercutent elles aussi suivant une déflagration en chaîne :

1°) Basée sur la confession — au lieu de l'être sur le territoire, — la féodalité doit nécessairement aboutir à la surenchère confessionnaliste c'est-à-dire à un véritable sectarisme démagogique aggravant l'antagonisme confessionnel.

2°) La population est partagée en clientèles politico-religieuses, en clans d'intérêts politico-confessionnels.

— Dans cet Etat sans autorité véritable, sans chef indiscuté, **persuader les seigneurs druzes que leurs privilèges et intérêts personnels sont gravement menacés par les idées nouvelles propagées dans les fiefs maronites** et qu'il y a lieu d'en prévenir l'extension à leurs propres fiefs **en se posant devant leurs paysans en défenseurs de leur religion, menacée par la religion voisine véhicule des idées subversives.**

Pour sa part, la Sublime Porte ne peut qu'aider au succès d'une telle entreprise qui, divisant les Libanais, aboutit à affaiblir le Liban dont la cohésion lui est si dangereuse.

L'exécution du plan ne se fait pas attendre :

— En 1840, l'Emir Béchir II, véritable homme d'Etat, personnalité tellement forte qu'elle est irremplaçable, est déposé par la Sublime Porte avec le concours des Puissances réunies. Son départ donne libre cours à une suite de troubles et d'intrigues : climat essentiellement favorable à la poursuite de l'attentat prémédité contre le Liban.

— Malgré une répression sévère, la révolte des paysans maronites du Kesrouan de 1845 a risqué de s'étendre aux fiefs des seigneurs druzes. On persuade alors ces derniers de la nécessité pour sauvegarder leur position personnelle, de dresser leurs paysans contre leurs voisins en présentant ceux-ci comme les adeptes d'idées impies.

Le tout appointé d'aides, d'armes et de subsides.

De là à provoquer une véritable guerre civile confessionnelle dans un pays où l'autorité est déjà sapée par la disparition d'un chef irremplaçable et les luttes féodales subséquentes, il n'y a qu'un pas.

Il est définitivement franchi avec les massacres de 1860, créant un fossé entre les diverses confessions libanaises déjà appauvries et minées par vingt ans de luttes intestines et d'insécurité.

1860 n'a donc pas été une guerre de confessions pour des fins religieuses. Elle a été essentiellement une lutte **provoquée par**

Ce mécanisme va jouer comme une déflagration en chaîne, les effets devenant eux-mêmes des causes et se répercutant ainsi de maillon en maillon jusqu'à la désagrégation complète de toutes les manifestations de l'activité nationale aussi bien individuelle que collective.

L'examen des méfaits de cette politique indiquera où l'action doit porter pour tirer le pays, non pas de l'ornière, mais de la pente qui le conduit à l'abîme.

DISLOCATION POLITIQUE ET SOCIALE : LE FEODALISME CONFESSIONNEL

A l'époque des Emirs, le Liban est une nation forte et cohérente, parce que saine, sous l'autorité de princes patriotes, clairvoyants et habiles.

Le pays est constitué par des fiefs à majorité maronite par d'autres à majorité druze, par d'autres enfin mixtes gouvernés par des féodaux indistinctement druzes ou maronites.

Ces seigneurs gouvernent sous la haute autorité d'un Emir. Suivant le concept commun du Droit féodal, leur autorité et leurs pouvoirs **ont Pour assise le fief, le territoire qu'ils gouvernent, et non point la confession de leurs gouvernés.**

A l'instar de ce qui se passait ailleurs, toutes les fois que la primauté dans le pays est vacante faute d'un Emir héréditaire, les intrigues et les luttes reprennent entre seigneurs prétendants à l'Emirat.

A cette même époque, les idées de 89 commencent à se faire jour dans les fiefs à majorité maronite, menaçant les privilèges des seigneurs.

Relevant ces deux phénomènes, un observateur étranger perspicace arrête le plan suivant en deux temps :

— **Décapiter la Nation de son chef**, ce qui ouvre la succession à la primauté avec toutes les dissensions y corrélatives; et par là, affaiblir le pays et y donner libre cours aux troubles, intrigues et autres activités pernicieuses.

— Le premier objectif est atteint par une intervention militaire contraignant les troupes égyptiennes et libanaises à rebrousser chemin.

— Le second objectif est atteint par la dislocation du Liban sur le double plan politico-social et économique, et l'installation, dans l'un et l'autre domaines, d'un foyer de désagrégation permanente déclenchant, à chaque tentative ultérieure de redressement, le processus nécessaire à son étouffement.

Si l'on veut considérer à la hauteur nécessaire la source des maux dont souffre ce pays, on doit remonter à cette entreprise véritablement machiavélique.

Aussi, le vrai, l'unique remède est-il de défaire ce mécanisme installé par la politique européenne depuis 1840. Toutes autres initiatives constituent peut-être des palliatifs à des conséquences secondaires, mais demeurent nécessairement impuissantes à guérir un mal dont elles ignorent la cause et accréditent ainsi, de plus en plus, la thèse d'un Liban artificiel et partant non viable.

Mais, de puissance militaire, il ne saurait être question aujourd'hui pour des pays comme le Liban.

Reste donc à étudier, de l'intérieur, le mécanisme installé dans ce pays pour le réduire définitivement et l'empêcher de troubler les conditions de ce qui a constitué l'équilibre européen.

UN MÉCANISME INFERNAL

La technique employée consiste dans la dislocation politique et sociale du Liban, d'une part et, pour l'empêcher de se reconstituer, dans l'organisation de son appauvrissement à titre chronique au moyen de sa dislocation économique, d'autre part.

Dislocation et appauvrissement.

Chacun de ces deux moyens devait produire ses effets propres eux-mêmes aggravés soit par l'action combinée de ces deux moyens, soit par la réaction de l'un sur l'autre.

Donc, si le Liban d'aujourd'hui réagit mal, si les efforts entrepris pour remédier à sa situation n'aboutissent qu'à des échecs, ce n'est nullement parce qu'il n'est pas viable et qu'il est maintenu en équilibre instable.

Cela est dû à d'autres causes, étrangères au Liban lui-même, à des tares introduites dans sa structure et dont la suppression lui fera retrouver son équilibre artificiellement compromis.

L'ATTENTAT CONTRE LE LIBAN

Vers la fin de la première moitié du XIXème siècle, l'Empire Ottoman risque de s'écrouler. Miné par des intrigues de sérail et par la révolte chronique des peuples qui le composent, son prestige et son existence même sont ébranlés par les succès de l'alliance libano-égyptienne qui a créé un exemple dangereux.

« L'Homme malade » ne peut vivre, malgré la nécrose qui le travaille, que grâce à la volonté concertée des Puissances d'éviter son écroulement qui romprait l'équilibre existant entre elles.

Or, au sein de l'Empire, le Liban est le pays qui montre le plus de dynamisme. Réussissant à s'assurer une autonomie pratiquement équivalente à une véritable indépendance, il constitue surtout après le succès de son alliance égyptienne, une menace concrète et quasi permanente contre le statu quo et, partant, contre la sauvegarde de l'équilibre européen.

Pour assurer cette sauvegarde, les chancelleries européennes s'assignent donc deux objectifs :

- **Réduire le Liban à l'impuissance.**
- **Tarir, ou tout au moins juguler sa vitalité coriace pour l'empêcher de redevenir une menace à l'avenir,** et cela par un processus dont le déroulement automatique supprimera tout prétexte pour l'une des Puissances d'intervenir dorénavant — au détriment des autres — dans les affaires de l'Empire Ottoman.

Ces deux objectifs fixés, l'action suit rapidement :

للنوشيق والأبحاث

son dynamisme, son unité en tant qu'Etat national, il a constitué pendant près de trois siècles une menace directe pour l'Empire Ottoman.

En vain ce dernier cherche-t-il à le réduire ; ramassé sur lui-même, malgré la diversité confessionnelle de ses fils, ce petit pays a résisté à toutes les vicissitudes intérieures ou extérieures.

Alors que les autres éléments allogènes de l'Empire ploient sous le joug, Fakhreddine bat les Turcs à Anjar et occupe Damas. Deux siècles plus tard, les troupes de Béchir campent aux portes de Stamboul.

Dynamisme efficient et au besoin agressif, symptôme et gage pour l'avenir d'une vitalité inépuisable chez ce peuple perpétuellement menacé par la puissance ottomane, brimé ou vaincu, mais jamais abattu.

Quelles que soient les circonstances, jamais sous les Emirs la diversité confessionnelle des Libanais ne les a empêchés de s'unir; la question confessionnelle n'existait même pas.

Il y a là une vérité historique qu'il serait parfaitement vain de contester.

Bien plus. Son unité politique disloquée, sa viabilité même mise en péril, le Liban écartelé de 1861 s'est maintenu et, par l'émigration, a rayonné à l'Etranger,

Dernièrement encore, en 1943, les Libanais, sans distinction de confession, ont réagi unanimement et spontanément, — tout en refusant d'ailleurs de suivre les extrémistes des deux bords dans leurs surenchères démagogiques.

Nous ne sommes pas donc en présence d'une création artificielle plus ou moins provisoirement maintenue, mais d'une entité nationale ayant son existence et son histoire propres, dont la cohésion et la vitalité se sont affirmées d'ailleurs tellement agissantes qu'elles ont provoqué, en définitive, les malheurs de ce pays.

leur source,

— dans les éléments qui se présentent, distinguer les causes des symptômes et des effets,

— établir enfin une hiérarchie des causes,

2°) poser la solution et établir la technique de son application, notamment en ce qui concerne la priorité dans l'ordre des urgences.

Seul ce premier travail permettra de préconiser les mesures nécessaires, occasionnelles ou permanentes, préparatoires ou définitives.

NOS PLAIES ET LEUR HISTOIRE

On a toujours gémi au Liban, et aujourd'hui plus que jamais, de la situation économique précaire de ce pays. Par ailleurs, on tient couramment le confessionnalisme et le féodalisme, — qu'il s'agisse du vieux féodalisme seigneurial ou du néo-féodalisme des professionnels de la politique, — pour des tares congénitales inhérentes au Liban lui même.

Et l'on ne trouve pas mieux à nous offrir que de solliciter l'union économique avec un voisin riche pour que le Liban, pays pauvre, puisse vivoter à ses crochets. Quant au confessionnalisme et au féodalisme, on croit les supprimer à coup de proclamations.

Procédé intelligent s'il en fut! à preuve, les dernières élections municipales qui l'ont si brillamment illustré.

Il est donc inutile de nous leurrer ; nous restons là avec nos maux et il nous est indispensable d'en guérir.

Mais avant d'en étudier la nature, j'estime nécessaire de remonter à leur source en évoquant quelques moments de notre histoire.

L'histoire du Liban prouve qu'avec une rare ténacité, ce pays n'a jamais renoncé à affirmer sa présence. Par sa cohésion,

souvent contradictoires, les pouvoirs publics s'efforcent de les satisfaire en tant que telles, **remédiant ainsi aux conséquences dernières d'un mal** dont ils se gardent bien de **trouver et de supprimer la cause.**

Mais telle conséquence à peine supprimée, une autre se fait jour et, sous l'effet de ces tiraillements, nous voyons nos gouvernants, condamnés en définitive à l'immobilisme, tourner en rond.

C'est ce qui explique que les mesures prises aient toujours été de simples expédients destinés à régler superficiellement et provisoirement un phénomène de surface, un symptôme qui, quelle que soit son acuité, n'en demeure pas moins un symptôme.

On ne peut même pas parler d'empirisme, car l'empirisme suppose que l'on tient compte de l'expérience ; en fait, ce ne sont que des replâtrages au jour le jour, sans cohésion, ni vue d'ensemble, ni pensée directrice.

Le diagnostic ainsi posé indique le remède : quelque grave qu'il soit, notre mal n'est pas incurable à condition que nous abandonnions d'urgence et une fois pour toutes les procédés de travail à la petite semaine, **que nous ayons de la méthode dans la recherche des causes d'abord, dans le choix et l'application de la solution ensuite.**

Mais le choix de cette méthode n'est pas libre. Il est commandé par notre situation actuelle.

Devant cet amas de revendications, quel est le premier pas à faire ?

La méthode qui s'impose exige que nous mettions de l'ordre dans notre désordre par l'analyse sérieuse des revendications, c'est à dire :

1°) poser les données du problème qu'il y a lieu de résoudre, savoir :

- grouper les sujets de revendication, suivant leur nature,
- dégager leur cause véritable et première, en remontant à

et salariat, tout le monde sans exception se plaint d'une foule de choses aussi nombreuses que variées.

Quelle que soit la forme de ces plaintes et les personnes dont elles émanent, notre documentaire montre objectivement que les efforts déployés et les mesures prises, loin d'enrayer les maux, n'ont fait que les aggraver.

Serions-nous donc devenus des épaves, incapables de réaction, dépourvus de ressort et privés même de l'instinct de conservation et de ses réflexes salutaires ?

Mais tranquillisez-vous, Mesdames et Messieurs. Mon but n'est pas de noircir davantage le destin auquel on veut vouer le Liban; bien au contraire.

Si une première vision ne permet pas de distinguer, dans l'ensemble du tableau, la valeur des ses diverses composantes, si elle risque, au premier choc, de fausser le jugement que l'on doit porter sur chacun de ses aspects, une seconde vision nous en permettra l'analyse.

Nous pourrons alors donner à chaque composante son rang exact et, peu à peu, il sera possible de saisir, dans cet écheveau inextricable de difficultés, le « bon bout » qui mènera au dénouement.

Que voyons-nous d'abord ?

Les sujets innombrables de plainte se présentent pêle-mêle; et dans cet assemblage confus, chacun ne voit que ce dont il souffre présentement et directement; chacun demande les mesures qu'il suppose bonnes pour résoudre **dans l'immédiat** ses propres difficultés, sans considérer le moins du monde la rigoureuse interdépendance des problèmes sociaux et économiques, ni l'incidence finale de la mesure demandée qui, par le jeu de cette interdépendance, peut aboutir au résultat diamétralement opposé à celui qu'elle se proposait d'atteindre.

Que voyons-nous ensuite ?

Tirillés dans tous les sens par des revendications de détail

Aussi bien, et devant ces échecs répétés, est-on fondé à parler d'une sorte de complicité entre gouvernants et gouvernés, les uns et les autres se refusant à voir leurs torts.

Qu'il soit involontaire ou plus ou moins voulu, tel aveuglement nous met dans une impasse. Démoralisé par l'échec invariable de ces tentatives de redressement, le Libanais se demande sérieusement si son pays est viable.

Et sans attendre davantage, certains se tournent vers l'Est, d'autres vers l'Ouest dans l'espoir fallacieux d'y trouver une issue.

N'a-t-on pas vu dernièrement tel quotidien de Beyrouth expliquer le maintien « provisoire » du Liban par des impératifs d'ordre confessionnel, féodal et démographique appelés un jour ou l'autre à disparaître.

Dangereux mirages

Mais, heureusement, de l'essentiel rien n'est perdu. Non seulement je ne pense pas qu'il faille désespérer du Liban mais j'estime qu'avec un peu de bon sens et de courage, les Libanais peuvent ambitionner de ranimer la foi de leur pays dans ses destinées.

Nous savons que cette foi a été dangereusement ébranlée par l'échec répété des réformes entreprises et que ces échecs nous valent de temps à autre des explications comme celle que je viens de rapporter. Aussi, notre premier devoir est-il de connaître les raisons véritables de ces échecs pour proposer ensuite les remèdes nécessaires.

LE REPLATRAGE

Si nous filmions l'actualité libanaise de ces toutes dernières années, la projection de ce documentaire révélerait une suite ininterrompue de plaintes émanant de toutes les classes du peuple, de tous les éléments de la Nation, des rouages mêmes de l'Etat.

Dirigeants et dirigés, gouvernement et opposition, patronat

TEMOIGNAGES SUR LE LIBAN ACTUEL

TEL PEUPLE, TEL GOUVERNEMENT ? TEL GOUVERNEMENT, TEL PEUPLE ?

CONFERENCE DE

M. MAURICE GEMAYEL

FAITÉ LE 15 DÉCEMBRE 1952

Mesdames, Messieurs,

Sous le déluge de plaintes dont nous sommes actuellement submergés nous allons aujourd'hui essayer de savoir qui, du peuple, des gouvernants ou des institutions, est responsable, au Liban, de la situation rien moins que brillante dans laquelle ce pays se débat de plus en plus désespérément.

Les gouvernants accusent le peuple. Sans voir que cette formule contient l'aveu tacite de leurs propres errements, ils croient se disculper en déclarant : « **Tel peuple, tel gouvernement** ».

De son côté, le peuple rétorque que, pour être juste, l'on doit inverser cette formule, que l'adage de la vieille France « **A tel seigneur, telle mesnie** » est le seul fondé en l'occurrence et qu'en définitive, si le peuple est ce qu'il est, c'est bien par la faute de ses dirigeants.

Le débat pourrait ainsi s'éterniser ; mais le Liban est le pays du compromis et, de guerre lasse, gouvernants et gouvernés trouvent plus commode de s'accorder en accusant les institutions qu'il s'agit de réformer.

Et c'est ainsi que naît la rengaine des réformes; indéfiniment entreprises, abandonnées, reprises et amendées, remises en veilleuse et aboutissant finalement, et presque toujours, à une faillite appelant d'autres réformes.

TABLE DES MATIERES

1	TEL PEUPLE, TEL GOUVERNEMENT
1	LE REPARTAGE
2	NOT PLAYS ET LEUR HISTOIRE
3	L'ATTENTAT CONTRE LE LIANI
4	UN MECANISME IRRERNAI
9	DISLOCATION POLITIQUE ET SOCIALE
9	LE FEDERALISME CONFESSIONNEL
12	DISLOCATION ECONOMIQUE
12	L'APPAUVRISSEMENT CHRONIQUE DU LIANI
13	EFFETS SUR LES INDIVIDUS
14	EFFETS SUR LA COLLECTIVITE
14	EFFETS SUR L'APPAREIL GOUVERNEMENTAL ET ADMINISTRATIF
18	LES REMEDES
18	SUR LE PLAN ECONOMIQUE
23	SUR LE PLAN POLITIQUE

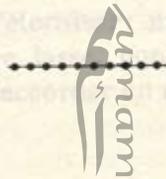


للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

TABLE DES MATIERES

	PAGE
TEL PEUPLE, TEL GOUVERNEMENT	1
LE REPLATRAGE	1
NOS PLAIES ET LEUR HISTOIRE	2
L'ATTENTAT CONTRE LE LIBAN	7
UN MÉCANISME INFERNAL	8
DISLOCATION POLITIQUE ET SOCIALE	9
LE FÉODALISME CONFESIONNEL	9
DISLOCATION ECONOMIQUE	12
L'APPAUVRISSMENT CHRONIQUE DU LIBAN	12
EFFETS SUR LES INDIVIDUS	13
EFFETS SUR LA COLLECTIVITÉ	14
EFFETS SUR L'APPAREIL GOUVERNEMENTAL ET ADMINISTRATIF	14
LES REMEDES	18
SUR LE PLAN ÉCONOMIQUE	18
SUR LE PLAN POLITIQUE	23



للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

La Volonté du Liban
PLANS ET PROGRAMMES

TEL PEUPLE, TEL GOUVERNEMENT

TEL GOUVERNEMENT, TEL PEUPLE

FOR MATRIE GEMAYEL



للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

La Valorisation du Liban
PLANS ET PROGRAMMES

TEL PEUPLE, TEL GOUVERNEMENT
TEL GOUVERNEMENT, TEL PEUPLE

Par MAURICE GEMAYEL

BEYROUTH

1953

للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research

Du Même Auteur

Dans la série:

La valorisation du Liban
PLANS ET PROGRAMMES

Déjà parus:

- TOME I** — La Planification Intégrale des Eaux Libanaises.
— La Planification Intégrale des Eaux Libanaises.
« Les Eaux de Beyrouth » (Projet Albert Naccache)

A paraître:

- TOME II** — La Planification de la Production
(1 — Agriculture 2 — Industrie).
- TOME III** — La Planification du Commerce.
- TOME IV** — La Planification du Tourisme, de la Villégiature et de l'Urbanisme.
- TOME V** — La Planification du Crédit.
- TOME VI** — La Planification des Communications et des Transports.
- TOME VII** — La Planification du facteur humain.
- TOME VIII** — La Réorganisation de l'Administration
(Conséquence de la Planification des différents secteurs de l'activité nationale).
- TOME IX** — Plan d'une solidarité économique de l'Orient arabe.

Déjà parus :

La Banque Pilote

La Planification des Voies de Communication de la République de Libéria

للنوثيق والأبحاث

Documentation & Research

LA VALORISATION DU LIBAN

PLANS ET PROGRAMMES

**TEL GOUVERNEMENT, TEL PEUPLE
TEL PEUPLE, TEL GOUVERNEMENT**

Par MAURICE GEMAYEL

BEYROUTH

1953

للتنشيق والأبحاث

Documentation & Research



للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research



للنوشيق والأبحاث

Documentation & Research